المعارضـــة السياسية والنظام الامـــامي في شمـــال اليمـــن 1918 - 1948م

دراســـة للأداء السياسي في ظل الواقع الاجتمـــاعي

د.ناصر محمد ناصر
أستاذ العلوم السياسية المشارك - جامعة الحديدة

مقدمة :

تعد البنية الاجتماعية في اليمن نتاج العوامل الجغرافية، فالمناطق التي تعاني من ندرة الأمطار وهي المناطق الشمالية والشرقية، وجدت فيها قبائل محاربة، والمناطق المطيرة والتي تتوفر فيها مصادر مياه كافية في تعز وإب وسهل تهامة وجد فيها مزارعون. وكانت هاتان القوتان الاجتماعيتان هما اللتان اعتمد عليهما حكم الائمة بدرجة أساسية، على مدى أحد عشر قرناً، فالأولى تمدهم بالرجال وقود حروبهم وعتاد نظامهم، والثانية تمدهم بالمال، وهو الطاقة المحركة لتلك الحروب. وكانت هذه القاعدة الاجتماعية تتكون من الفلاحين الأغنياء وهم من يملكون أرضاً تزيد عن قدرتهم على استغلالها فقاموا باستزراعها للفلاحين مقابل حصة من إنتاجها، ومتوسطي الحال منهم وهم من يملكون أرضاً تكفيهم، وفقراء الفلاحين وهم من يملكون أرضاً لا تكفيهم فيلجأون إلى استئجار الأرض أو إلى العمل الموسمي في المزارع، والفلاحين المعدمين الذين لا يملكون أرضاً فيقومون ببيع قوة عملهم، بالإضافة إلى المهمشين السود الذين يحترفون بعض الأعمال الخدمية، ويعانون من عزلة اجتماعية، واليهود الذين كانون يقومون ببعض المهن اليدوية، والبدو الرحل وهم قلة متنقلة تسكن الصحراء الشرقية، فكانت هذه القاعدة في سوادها الأعظم تتكون من طبقة المزارعين، التي كانت تعد المصدر الأول لمالية الدولة. وكانت تقف على رأس هذه القاعدة طبقة سياسية محيطة بالأسرة الحاكمة، تتمثل في الهاشميين الذين اكتسبوا الثروة والمكانة الاجتماعية من

المكانة الدينية، والقضاة الذين اكتسبوا الثروة والمكانة الاجتماعية عن طريق ممارسة مهنة القضاء، وشيوخ القبائل الذين اكتسبوا السلطة والثروة من غياب الدولة المركزية، وأشباه الإقطاعيين الذين اكتسبوا الثروة والمكانة الاجتماعية من الثروة الزراعية. وكان من يحكم اليمن عبر مراحله التاريخية يشكل واسطة العقد في هذه التركيبة الاجتماعية، فيقوم بانتزاع الفائض من القاعدة كي يعيد توزيعه على أطراف القوى النافذة، التي لا يمكن أن يبقى نظام حاكم في اليمن لا يضع مصالحها بعين الاعتبار.

وكانت سياسة الائمة تقوم على استثمار معطيات الواقع الاجتماعي بإضعاف القبائل القوية ودعم القبائل الضعيفة، وخلق توازن داخل القبيلة نفسها بإضعاف المشائخ الأقوياء، ودعم المشائخ الأقل نفوذاً، بهدف خلق حالة من التوازن تساعد على الاستمرارية. ورغم أن هذه السياسة أدت إلى إطالة وتكريس الصراعات القبلية إلا أنها بدت مقبولة من قبل القبائل، كون البيت الهاشمي من خارج إطار البنية القبيلة وذو صفة دينية، فكانت القبائل الحساسة لسيطرة قبيلة على أخرى تنظر إلى البيت الهاشمي كعامل موازن بين القبائل. وكانت هذه السياسة القائمة على استغلال القاعدة واسترضاء القوى المؤثرة مرهونة بقدرة الحكم على الحفاظ على حالة التوازن الدقيقة بين طرفيها المستغِل والمستَغل، فأقطاب البيت الحاكم وشيوخ القبائل في حالة طلب دائم للمال تحت مبررات مختلفة، وإرضاؤهم يعني تشديد الجباية على الفلاحين، ومن ثم خلق حالة من التذمر التي قد تتطور إلى حالة من العصيان. وكثيراً ما كانت هذه المعادلة تختل فيؤدي اختلالها إلى اضطرابات وحروب، وسقوط دول وقيام أخرى. وسنرى في بحثنا هذا أن حكم بيت حميد الدين لم يكن استثناءً من حاكمية هذه المعادلة التاريخية، التي أضيف إليها العامل التحديثي المتمثل في تسرب بعض أفكار العصر إلى طليعة المجتمع اليمني حينها، والتي وجدت نفسها في حالة صراع حاد مع القديم الموروث، والتي أضيف إليها وضع إقليمي ودولي شديد التعقيد، يتمثل في وجود الشريف حسين في مكة المطالب بحكم الولايات العربية في المشرق العربي، والملك عبد العزيز آل سعود الطامح في التوسع إلى تخوم وأطراف الجزيرة العربية، والأدارسة في جيزان ونجران وعسير، الذين يستميتون من أجل الحفاظ على استقلال وبقاء إمارتهم، وبريطانيا في جنوب اليمن التي تسعى إلى تشديد قبضتها على المنطقة، وإيطاليا في الحبشة الطامحة إلى التوسع في المنطقة.

مشكلة الدراسة:

انطلاقاً من معطى المعادلة السالفة الذكر فإن الأسئلة المطروحة هي: كيف أدار الإمام يحيى بن محمد بن حميد الدين العلاقة بين النظام والمعارضة ؟ وكيف تعامل مع مطالب تلك المعارضة؟ وكيف أثرت القيم العصرية الوافدة على عملية التفاعل داخل المعارضة؟ وكيف أثرت على عملية التفاعل بين المعارضة والسلطة؟ وأين كان موقع المجتمع من ذلك الصراع؟ وكيف تفاعل مع كل من المعارضة والسلطة؟

فرضية الدراسة:

انطلاقاً من معطيات مشكلة الدراسة، يفترض الباحث الآتي:

1. **هناك فجوة في العلاقة بين المعارضة والسلطة، ناجمة عن تصور كل منهما لطبيعة الحكم.**
2. **هناك فجوة في العلاقة بين أطراف المعارضة ناجمة عن تباين في التصورات لطبيعة الحكم الذي ينبغي أن يسود.**
3. **هناك فجوة بين السلطة والشعب ناجمة عن سياسة الإمام يحيى المالية والإدارية.**
4. **هناك فجوة بين المعارضة والشعب ناجمة عن عدم وعي وإدراك الشعب لمطالب المعارضة.**

منهج الدراسة:

يرى الباحث أن المنهج المناسب لدراسة النظم السياسية في الدول النامية هو منهج الجماعة، نظراً لضعف وعدم فعالية الدساتير والقوانين المقيدة للقرار السياسي، ولحضور المكونات الاجتماعية التقليدية كالقبيلة، والعشيرة، والأسرة الممتدة، والمذهب، والطائفة، والمنطقة، كقوى موجهة ومسيطرة على كيان الدولة الوليدة، التي ما زالت مؤسساتها في وضع جنيني، تعاني فيه من الضعف والقصور، ولا تقوى على إخضاع مكونات المجتمع التقليدية النافذة لحكم القانون والدستور، حيث تصبح مؤسسة الدولة في هذه الدول أشبه بحلبة صراع بين القوى والمكونات الاجتماعية، وتتحدد السياسات والقرارات بنتائج ذلك الصراع، أكثر مما تتحدد بالمعايير والاعتبارات القانونية والدستورية. ويرى الباحث أن هذا المنهج أكثر ملاءمة لواقع المجتمع اليمني، الذي تبرز فيه المكونات الاجتماعية القبلية والمناطقية بشكل لا لبس فيه. وصحيح أن هذا المنهج لا يعد نظرية لها طابع الشمول بحيث يصلح أداةً ناجعة لدراسة كل النظم السياسية، إلا أنه قد أبرز وبشكل واضح دور الجماعات المرجعية في علمية صناعة القرار السياسي، مما يجعل منه وسيلة يمكن توظيفها في الوقوف على طبيعة وحجم ووزن الدور السياسي للقوى الفاعلة في التجربة كالقوى القبلية والعشائري.

وبقي أن أشير إلى أن كثيراً من المصادر التي اعتمد عليها الباحث والتي استقى منها الوقائع التاريخية، مشحونة بالمضامين الأيديولوجية، الأمر الذي شكّل على الباحث عبئاً إضافياً تمثل في كيفية التعامل مع تلك المصادر، التي غلب عليها الطابع الوصفي، فكان منهج الباحث في التعامل معها يقوم على التالي:

1. **تفريغ تلك الوقائع من حمولاتها الأيديولوجية التي تعكس طبيعة وثقافة المرحلة، التي جرى فيها الصراع.**
2. **مقارنة الوقائع التاريخية في مصادر متعددة، بهدف استبعاد المختلق والوقوف على صحة الثابت منها.**
3. **محاولة الوقوف على الأساس المشترك الذي يجمع بين تلك الوقائع، وفي حالة عدم قدرة الباحث**

على الوقوف على ذلك الأساس في بعض الجزئيات أبقى النقاش حولها مفتوحاً ولم يجزم فيها برأي.

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة وضع المعارضة لنظام الإمام يحيى في حجمها الحقيقي، ومحاولة فهم طبيعة، وأبعاد، وأطراف الصراع في تلك المرحلة، ومعرفة نوازع تلك الأطراف، وأهدافها، وتصوراتها، بعيداً عن الأطر الدينية التي وُضِع فيها ذلك الصراع، وبعيداً عن نزعة الإدانة، التي طغت على الأدبيات التي تناولت حكم الإمامة عقب سقوطه، والتي لم تسلم منها كثير من المؤلفات التي تناولت تلك المرحلة المهمة من تاريخ اليمن. والذي دفع الباحث إلى اختيار هذه الفترة من تاريخ اليمن، هو التطلع إلى معرفة البذور والأرومة الأولى للقوى السياسية التي نمت وتطورت عبر مراحل لاحقة من تاريخ اليمن.

الإطار الزمني للدراسة :

تغطي هذه الدراسة فترة مهمة من تاريخ اليمن السياسي الممتد بين عامي 1918 و1948م، حيث تناول الباحث مرحلة ميلاد المعارضة السياسة، ثم كيفية تطور هذه المعارضة، وكيفية طرح مطالبها على النظام، وكيفية تعامل النظام معها في مراحل تطورها المختلفة ثم محاولة المعارضة إحداث التغيير المنشود عام 1948م.

الدراسات السابقة :

تفاوتت الدراسات السابقة في توصيفها وتقييمها للمعارضة في هذه الفترة من تاريخ اليمن، فبعضها ذهبت إلى أن المعارضة كانت معارضة ثورية، وبعضها رأت فيها مجرد حركة إصلاحية، لا تهدف إلى أكثر من إجراء بعض التغييرات المحدودة في إطار النظام القائم حينها. ويبدو أن الأمر خلاف ذلك، فبالرغم من كون المعارضة كانت تشكل كياناً واحداً قام على قاعدة ضرورة الإصلاح والتغيير، بصرف النظر عن مدى وحدود الإصلاح والتغيير، وأين ينبغي أن يقف، إلا أن ذلك الكيان كان يحتوي في داخله على تعددية، وعلى طيف واسع من الرؤى. فبعض أجنحة المعارضة كانت تطالب بإجراء إصلاحات في إطار النظام القائم، وفي إطار أسرة بيت حميد الدين نفسها. والبعض الآخر كان يرى استحالة إجراء إصلاحات في إطار أسرة بيت حميد الدين، ويطرح ضرورة إزاحة الأسرة، واستبدالها بأسرة أخرى، مع بقاء النظام الإمامي. وبعضها كان يرى في مثل هذه المعالجات أهدافاً تكتيكية، تمليها متطلبات واقع المجتمع اليمني، الذي لم يعرف نظاماً غير الإمامة، ولا يستطيع تصور بديل آخر له، وأنه لا بأس من الاستعانة بأسرة أخرى للإطاحة ببيت حميد الدين، على أن تكون تلك مجرد خطوة، في إطار الهدف العام، وهو إسقاط النظام وإجراء تغييرات واسعة وجذرية على بنية الدولة، تسمح للمجتمع اليمني

بالولوج إلى العصر، بعيداً عن القيود السياسية المؤطرة دينياً ومذهبياً، والتي أبقت المجتمع اليمني خارج إطار عصره وزمانه.

خطة الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من مقدمة، وخاتمة، وثلاثة أجزاء هي:

أولاً: المعارضة السياسية 1918- 1934م.

ثانياً: المعارضة السياسية 1934- 1948م.

ثالثاً: حركة عام 1948م بين الإصلاح والثورة.

أولاً: المعارضة السياسية 1918- 1934م

سيحاول الباحث في هذا الجزء مناقشة أسباب ميلاد المعارضة ضد الإمام يحيى، وكيف تعامل معها يحيى، وكيف نمت وتطورت تلك المعارضة، وإلى أين وصلت؟

1-الإمامة في المذهب الزيدي:

تنسب الزيدية إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الذي ولد في عام80هـ /699م والذي تتلمذ على يد واصل بن عطاء، وخرج على الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك عام 739م، وقتل عام 740م. ويقوم المذهب الشيعي على ثلاثة أعمدة أساسية هي العصمة، والتقية، والوراثة، إلا أن الإمام زيد أدخل عليها تعديلاً حيث أقر بولاية البطنين، ولكنه أجاز إمامة المفضول، وهو من تتوفر فيه شروط أفضل من خارج البطنين، وبالتالي أجاز خلافة أبي بكر، وعمر، وعثمان، على خلاف مذهب الشيعة الذي اعتبرهم مغتصبين للسلطة، ورفض مبدأ الوصية والوراثة، وأقر مبدأ الخروج على الحاكم(الصايدي،1983: 22). أما المؤسس الأول للزيدية في اليمن، فهو الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن علي بن أبي طالب، الذي ولد عام 859م في المدينة المنورة بالحجاز، وقدم إلى اليمن عام 893م بدعوة من قبائل خولان لحل خلافات قبلية، ثم استقر به المقام في صعدة، وبدأ في تأسيس دولته التي ضمت معظم أراضي الجزء الشمالي من اليمن(الصايدي،1923: 25)، واستمر حكم الأئمة في اليمن بين مد وجزر أحد عشر قرناً.

2-سياسة يحيى مع الأتراك:

في ظل الحروب ضد الدولة التركية التي احتلت اليمن لأول مرة عام 1538م، ثم عام 1849م، والتي أخذت إدارتها في الضعف والانحلال(سيد سالم،1993: 30)، اجتمع فقهاء وأعيان

الزيدية في صعدة، وقرروا إسناد قيادتهم في حربهم إلى علامة مجتهد، فوقع اختيارهم بعد مناظرة على محمد بن يحيى بن حميد الدين القاسمي، عام 1889م الذي لقب بالمنصور، وكان مجتهداً في علوم الدين، وواسع الاطلاع على المعطيات السياسية في عصره (المحامي،1968 : 209). وبدأ محمد القاسمي في قيادة الحرب ضد الأتراك بدهاء ومهارة عالية، ولكنه ما لبث أن توفي عام 1904م، ليخلفه ابنه يحيى المولود عام 1869م، والذي لم يكن أقل مهارة من أبيه في الحرب، فقد تمكن من احتلال صنعاء عام 1905م. إلا أن الأتراك ما لبثوا أن شنوا عليه حملة بقيادة أحمد فيضي باشا، فانسحب منها إلى شهارة (الحداد،1986 : 7)، وظل معهم في مناوشات إلى أن تمكن من التوصل إلى تسوية مؤقتة معهم طبقاً لصلح دعان، الذي انتزع بموجبه اعتراف الدولة العثمانية بسلطته الإدارية والقضائية على المنطقة الشمالية والشرقية من اليمن، مقابل أن تبقى مناطق تهامة، وتعز، وإب، تحت سلطة الوالي التركي، وأن يدفع عُشر دخل المناطق التي يديرها لدولة الخلافة (سيد سالم،1993 : 417)، فوفرت له تلك التسوية درجة من إعادة بناء الذات، إلى أن تمكن عقب هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى من دخول صنعاء بالتنسيق مع الأتراك، عام 1919م (الحداد،1986 : 33)، وانتزاع استقلال اليمن.

3-سياسة يحيى تجاه النخبة وخلق بذور المعارضة :

لم تكن الحرب بالنسبة ليحيى فرصة للتخلص من الوصاية التركية على حكمه، بل رأى فيها فرصة للتخلص من القادة والرجال المنافسين الأقوياء الذين كان يرى في بقائهم خطورة على حكمه. وفي هذا الإطار تخلص من الشيخ أحمد الرماح، والسيد علي حميد الدين، والسيد أحمد بن قاسم حميد الدين، والسيد محمد بن يوسف الكبسي (الثور،1986 : 10)، وكان هؤلاء يتبنون رؤية دينية إصلاحية، نظراً لتأثرهم بكتابات رواد الرؤية الإصلاحية في نهاية القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، أمثال جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وعبد الرحمن الكواكبي، ومحمد رشيد رضا (المسعودي،1993 : 178)، ومحمد بن علي الشوكاني، ومحمد بن إسماعيل الأمير، والحسن بن أحمد الجلال، وصالح مهدي المقبلي. إلا أن تأثيرهم ظل محدوداً نظراً لعدم وجود بيئة تتقبل دعاوى الإصلاح حتى في أوساط المتعلمين. فقد كانت الأغلبية من رجال الدين وقتها ترى في الإصلاح عامل انحلال أخلاقي واجتماعي، يتعارض مع الثوابت الدينية الموروثة، وكانوا يرون أن أفضل ضمانة لبقاء وحدة البلاد، ووحدة المجتمع، ووحدة قيمه الروحية، تتمثل في وجود إمام عادل. وكانوا يعتقدون أن تفكك وانحلال دولة الخلافة في اسطنبول راجع إلى المطالب الإصلاحية التي نادت بها جمعية الاتحاد والترقي قبل الحرب العالمية الأولى (المسعودي،1993 : 193)، فالإمامة في اليمن ليست ثقافة طارئة، بل جذورها ضاربة في التاريخ وتعود إلى عهد الدولة الإسلامية في يثرب في القرن السابع الميلادي.

وقبيل انسحاب الأتراك اتصل بالإمام يحيى القائد العسكري التركي علي سعيد باشا، المتمركز بقواته في لحج، وطلب منه استلام المناطق التي تمكن من انتزاعها من البريطانيين، والتي تسيطر عليها قوات سعيد في الجنوب اليمني، وهي لحج، والحواشب، والضالع ويافع العليا، ويافع السفلى، وبلاد

الفضلي، وبير ناصر (شرف الدين،1964: 275). كما جاءه وفد من أعيان حضرموت وطلبوا منه الاستيلاء على جميع الأراضي في الجنوب، سواءً تلك التي انتزعها الأتراك بالحرب أو التي لا يتواجد فيها الإنجليز، حيث أن قواتهم كلها كانت متمركزة في حامية عدن. إلا أنه لم يتجاوب مع هذه المطالب، حيث كان كما يبدو يعطي أولوية لتثبيت نظام حكمه وحمايته من الأدارسة، والسعوديين المتربصين به في الشمال، وكلاهما كان قد وقع معاهدة صداقة وتعاون مع بريطانيا، فكان لا يريد فتح جبهة مع بريطانيا في الجنوب (الثور،1986: 15)، فكان ذلك مأخذاً عليه، عرّضه للكثير من النقد. وكان يخشى من منافسين محيطين به في الداخل، حيث كان هناك من يطعن في صحة وراثة يحيى لأبيه منذ عام 1904م، ويعتبر ذلك خرقاً لمبادئ وأدبيات المذهب الزيدي، أمثال الشيخ محمد أحمد جغمان، الذي رفض مبايعة يحيى، فدفع حياته ثمناً لموقفه ذاك، ولم يشفع له تحججه بأنه لا يستطيع مبايعة يحيى وفي عنقه بيعة للسلطان العثماني (المسعودي،1992: 194).

وعندما سيطر الإمام يحيى على السلطة بعد جلاء الأتراك عام 1918م، شرع في تركيز السلطة في شخصه. فقام بتقسيم البلاد إلى ألوية وأقضية ونواحي، وعزل، يتم تعيين كل مسئوليها من قبله هو شخصياً، وقام بتصفية المؤسسات التي ورثتها البلاد عن تركيا، والتي كانت تساعد الوالي العثماني على إدارة شؤون الولاية، حيث ألغى مجالس الإدارة في المناطق والمدن الكبيرة، وألغى المجلس العمومي في صنعاء، الذي كان يضم 30 عضواً من عموم مناطق اليمن، وألغى النظام القضائي الذي كان مكوناً من محاكم ابتدائية شرعية، وتجارية، ومحاكم الاستئناف، ومحاكم النقض والإبرام، وأحلها بتعيين قضاة من قبله هو شخصياً، وألغى النيابة العمومية في صنعاء وفروعها في المدن والأقاليم، وأقفل المدرسة الصناعية بصنعاء، ولم يبق سوى نظام الجندية المسمى بالجندرمة وهي مدارس لتدريب الجيش، والمدارس الدينية التي تدرس علوم الشريعة (الحداد،1986: 53). وكل ذلك أدى إلى تقوية بذرة المعارضة والدفع بها إلى الظهور، والنمو، والتطور، حيث تشير المصادر إلى أن قائمة المعترضين على ولاية يحيى اتسعت لتشمل، إلى جانب رجال الدين التقليديين أمثال الشيخ محمد جغمان، والشيخ محمد الهادي أبو نيب، وعلي بن يحيى الإرياني، وحسين محمد الكبسي، آخرين أخذوا يشككون في كفاءة وأهلية يحيى، وفي سلامة إدارته للبلاد، فلم يعد الأمر مقصوراً على وراثة يحيى لأبيه وتعارض ذلك مع مبادئ المذهب الزيدي. إلا أن أصواتهم ظلت خافتةً نظراً للظروف غير المستقرة التي أعقبت الحرب مع الأتراك، ولاعتقاد الأغلبية بأن يحيى هو الزعيم الروحي الذي لا تنبغي معارضته (المسعودي،1992: 70). ثم بدأ بعض الناقدين ليحيى يتجمعون حول الحاج محمد المحلوي، أمثال الحاج عبد الله سنين، وحسين الرخمي، وعلي كابع، والعزي صالح السنيدار، وأحمد المرتضى، وأحمد المطاع، والحاج محمد السنيدار، ومحمد علي ريحان، والشيخ حسن الدعيس، والقاضي محمد إسماعيل الردمي (الثور،1986: 43). وكان محتوى هذا النقد إما دينياً بالتلميح والغمز في عدم توفر شروط الإمامة في يحيى. أو عائلياً من قبل بعض الأسر المنافسة لبيت حميد الدين، أو قبلياً تنتقد حروب الإمام التي لا تنتهي مع القبائل (الصايدي،1983: 52). أو بسبب رغبته الجامحة

في جمع المال لشخصه، فقد اعتبر يوم دخوله صنعاء كل ما تركه الأتراك من مال، وسلاح، وعتاد، وقصور ملكاً شخصياً له، واستدعى لهذا الغرض كبير قضاته زيد بن علي الديلمي، وقال له إن الشرع يعطيه الحق في تملك كل ما تركه الأتراك، وطلب من الديلمي أن يصدر له حكماً قضائياً بذلك، إلا أن الرجل رفض قائلاً: الحق إنه ملك لبيت المال، فأوقفه يحيى عن القضاء، ثم ما لبث أن نفاه إلى ذمار(السلال،1992: 183). والواقع أن يحيى لم يكن يفرّق بين أموال الدولة وأمواله الخاصة، فأموال الدولة كانت تحت تصرفه الشخصي، وكان يتم تخزينها في قصوره، فلم تكن هناك مؤسسة تتولى إدارتها، ولا جهة رقابية تشرف على التصرف بها. أو بسبب تعمده إهانته لناقديه ومعارضيه، فقد خاطب علي مطلق، أحد شيوخ قبيلة همدان، أمام جمع من رجاله، عندما قدم إليه في ثلة من رجال همدان، لطرح بعض مظالمهم وقضاياهم، بقوله: من نصّبك شيخاً، فرد عليه بقوله: الذي نصّبك إماماً، فما كان من يحيى إلا أن زجّ به في السجن، الذي بقي فيه 12 عاماً، وعندما تململت قبيلة همدان أرسل إليها الجيش لإرهابها (السلال،1992: 183).

4 –يحيى والاستهداف الممنهج لمراكز النفوذ:

وفي ظل هذه التطورات عمد الإمام يحيى إلى إضعاف خصومه من رجال الدين، وذلك بضرب قاعدتهم المادية، حيث قام بحل مصلحة الهجر الدينية التي كانت تقدم التعليم، والمأوى، والطعام للطلاب الفقراء، والتي يعود تاريخ تأسيسها إلى القرن الثالث الهجري، وقام بمصادرة ممتلكاتها، ومصادرة الأوقاف التي تشرف عليها وضمها إلى مصلحة الأوقاف، كما كفّ أيدي رجال الدين عن جباية الزكاة وكانت تشكل لهم عائداً كبيراً. وعمل على شق صفوفهم، بإغراء الكثير منهم بالوظائف الحكومية المربحة، وإزاحة المناوئين من الوظائف القضائية والإدارية، وأوجد لهذا الغرض مدرسة متخصصة لتدريب القضاة هي مدرسة دار العلوم، التي افتتحها عام 1925م، والتي انتمى إليها أبناء الأسر المؤثرة، وكان يعين خريجيها فور تخرجهم في الوظائف المهمة (المسعودي، كما قام بإنشاء دار الأيتام، ومكتبة الجامع الكبير. وفي العام نفسه قام بإعلان الجهاد على بريطانيا بهدف استعادة أراضي الجنوب مما اضطر كثير من رجال الدين إلى الوقوف إلى جانبه (المسعودي،1992: 195)، وحوّل أراضي الأوقاف والأملاك العامة إلى وسيلة لإفساد معارضيه حيث كان يمنح الأراضي كهبات أو تمليك بأسعار رمزية، والذين قاوموا هذه الإغراءات همشوا وحوصروا، وفضّل البعض منهم النزوح إلى الأرياف، حيث مارسوا نشاطهم في التدريس والوعظ بعيداً عن أعين يحيى، ومن هؤلاء يحيى حسن الكحلاني، ويحيى أحمد عامر. وقام بإصدار صحيفة سماها صوت الإيمان عام 1926م، وأسند رئاسة تحريرها إلى أحد المقربين منه، وهو القاضي عبد الكريم مطهر، الذي كرّسها للدعاية لحكم الإمام واتهام معارضيه بالتأثر بالحضارة الغربية وقيمها، وقد استمرت هذه الصحيفة في خطها التحريري المناهض للتغيير، إلى أن توقفت عن الصدور عام 1957م (المسعودي،1992: 195).

ورغم أنه لم يترك لأحد فرصة للاعتراض على سياسته، حيث يبدو أنه كان يرى في ذلك

الاعتراض أمراً يضر بمركزه ويضر بهيبة الدولة، إلا أن هناك قلة بقيت تشكل له حالة من القلق الدائم أمثال الشيخ المؤرخ محمد زبارة، الذي كان ينتقد الرشوة والفساد، ويطالب بتأسيس معاهد علمية، وإنشاء مجلس شورى، ومحاسبة الفاسدين، وكان ممن تأثروا به أحمد المطاع، وأحمد عبد الله الكبسي، وأحمد عبد الوهاب الوريث(السلال،1992 : 184). وكانت الانتقادات في هذه المرحلة تتمحور حول قضايا أهمها، استئثار القلة بالمال العام، وحرمان الأغلبية، وعدم إنفاق المال على المحتاجين، ومقاومة يحيى ورفضه توظيف المال وإنفاقه على التعليم، والصحة، وإنشاء الطرق، والخدمات العامة، ونقد تعالي أفراد البيت الحاكم على عامة الشعب، والمطالبة بالمساواة بين الناس، واتهام يحيى بأن له رغبة في الإبقاء على الجهل، لاستخدام العامة أداة وجيوش غير واعية يضرب بها كل من يطالب بالإصلاح أو يقاوم الظلم(السلال، واستهجان العنف الظاهر في شخصية ابنه أحمد، ومجون إخوته(الأكوع،2004 : 16). وعندما تزايدت الانتقادات ضده حاول رشوة البعض، إذ رشا حسن الدعيس بمبلغ مائة ريال شهرياً، وكان الدعيس شديد النقد لسياسة يحيى الجبائية، وكان يشنّع عليه، ويعرّض بحبه وولعه الشديد بالمال، والتفنن في طرق جمعه وتكديسه، وكان الحسن بن يحيى أمير لواء إب قد ضاق بالدعيس ذرعاً، الذي استمر في نقده له ولأبيه، فقال له : ولماذا إذاً نعطيك مائة ريال شهرياً، فقال مقابل سكوتي، ولكني لن أسكت فكراهيتي للظلم لا تسمح لي بالسكوت(الأكوع،2004 : 16)، فقام يحيى باعتقال أبرز نقاده، كعبد الله العزب، وعلي الشماحي، وأحمد المطاع، وأخيه محمد المطاع، والعزي صالح السنيدار، وأبقاهم في السجون سبعة عشر شهراً، وعندما انتُقد على هذا الإجراء برّر سجنهم بإقدامهم على اختصار القرآن، فصدّق البعض، وسكت البعض خشية أن يوجه لهم مثل هذا الاتهام الخطير(السلال،1992 : 1988). ورفض كل وساطة لإطلاق سراحهم، ولم يطلق سراحهم إلا بعد تدخل مستشاره للشؤون الخارجية، القاضي التركي الأصل محمد راغب بك، وبعد ممانعة من يحيى إذ قال لمحمد راغب: إنهم يجازون إحسانه إليهم بالدعوة إلى فتح أبواب البلاد المغلقة أمام الأجانب، إلا أن محمد راغب نبهه إلى خطورة بقائهم في السجون بدون تهم واضحة، خصوصاً بعد أن مات الشيخ محمد المحلوي في السجن وقد تجاوز السبعين من عمره. وبعد إطلاق سراحهم قام بتفريقهم إذ عين أحمد المطاع وأخيه محمد في وزارة المعارف في صنعاء، وعين علي الشماحي عاملاً على وصاب، وعين عبد الله العزب في حيس(الفسيل والشامي،1986 : 53).

وعمد الإمام يحيى إلى انتهاج سياسة قوامها العزلة بسبب تخوفه من مطامع الدول الأجنبية التي تقاسمت العالم العربي، عقب هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى، وكان اليمنيون بشكل عام يخشون من أن تسقط بلادهم في يد القوى الأجنبية، بالإضافة إلى عدم توفر رؤية أو رغبة لدى يحيى في الإصلاح فعرّض نفسه لمزيد من النقد(الحداد،1986 : 107). فرد بإضعاف وتصفية من يرى فيهم خصوماً ومنافسين، فبدأ بأقطاب البيت الهاشمي، أمثال محمد الهادي أبو نيب، ومحمد بن الإمام المحسن، وغيرهم أمثال يحيى بن حسن المحلاوي، وأحمد بن يحيى عامر، وعلي بن عبد الله الإرياني، وعبد الوهاب محمد الشماحي، وعلي المغربي، وأحمد عبدالله الجنداري(الشماحي،: 169). ثم ما

لبثت العلاقة أن فسدت بينه وبين شيوخ القبائل، بسبب رغبته في قطع المخصصات التي كانت تعطى لهم إبان الحرب، حيث أن عدم قدرته على قطع تلك المخصصات دفعه إلى دعم المشايخ الأقل نفوذاً، بهدف إضعاف الأقوياء منهم. كما فتح بابه أمام شكاوى المواطنين من أبناء القبائل، فرأى المشائخ في هذه السياسة تجاوزاً لهم وقفزاً عليهم، إذ كانوا يرون أن تبقى شؤون مناطقهم من اختصاصهم وحدهم، وأن يتم التعامل عن طريقهم، فدخل في مصادمات مع بعض أولئك المشائخ أمثال ناصر مبخوت الأحمر، وعبد الله أبو منصر، وعلي المقداد، وأحمد مساعد، ومحمد يوسف، وعلي مطلق، والنقيب عبد الله الصوفي. وأحل كل المحيطين به برجال طيعين أمثال عبد الله أحمد الوزير وعلي الوزير، ويحيى محمد المتوكل، وعبد الملك عبد الرحمن المتوكل، والقاضي عبد الله العمري الذي عيّنه رئيساً لوزرائه، وآل مطهر، وآل الجرافي، وآل إسحاق. ونظراً لثورية رجال المذهب الزيدي وإجازتهم الخروج على الإمام فقد أخذ يقرّب منه بعض رجال الدين السنّة، واختار من يتسمون منهم بالضعف والولاء، وسلّمهم مواقع في الإدارة والحكم والقضاء (الشماحي، : 169). ولم تستطع كل هذه الكوابح لجم نمو المعارضة، التي شهدت نقلة نوعية عام 1934م على إثر توقيع المعاهدة الأنجلو يمينة، والحرب اليمنية السعودية، والتي أعقبها توقيع معاهدة الطائف، حيث سلّم يحيى بموجب هاتين المعاهدتين بخسارة اليمن لأرض الجنوب، وأقاليم جيزان، ونجران، وعسير، وهو ما أسقط الرهان وبشكل نهائي على نظام الإمامة، في تحقيق الوحدة اليمنية، أو الحفاظ على سيادة واستقلال اليمن وسلامة أراضيه. وقد أدرك رجال من داخل البيت الحاكم خطورة هذه السياسة على بقاء واستمرار العرش، وحاولوا التأثير على يحيى والدفع به في مسار أكثر أمناً، ومن هؤلاء ابنيه المحسن وعبد الله إذ نصحاه أن يقوم ببعض المشاريع العامة، التي يمكن أن يستفيد منها الناس، والتي بها يمكن جذب الناس إلى البيت الحاكم ووضع مسافة بينهم وبين نقاده، إلا أنه رد عليهم بقوله : إنه أكثر منهم خبرة بطباع اليمنيين، وأن من الأفضل أن يبقى الناس في حالة من العوز والحاجة الدائمة، وقال لهم: إذا ما استغنى الناس عنكم فابشروا بكل شر. وحاول معه ابنه محمد أمير الحديدة، بعد عودته من إيطاليا، أن يقوم باستيراد بعض المضخات، كي يبيعها للمزارعين بالتقسيط، حتى يصبح أكثر قرباً وقبولاً منهم، إلا أن يحيى اشترط عليه أن يتولى بنفسه الإشراف على الأراضي التي ستروى بتلك المضخات، فرفض محمد قائلاً: نريد مساعدتهم لا الاستيلاء على أراضيهم (السلال،1992 : 199) . كما حاول كل من علي وإبراهيم وإسماعيل أبناء يحيى أن يغيروا من سياسته تحت تأثير أحمد المطاع، بعد أن عاتبوا المطاع على مقاطعتهم، فقال لهم: أنتم لا تقبلون نصيحة ولا تتأثرون بعتاب، فطلبوا منه أن يوضح لهم، فقال: إن أباكم يكتنز المال والمؤن والناس في أمس الحاجة إليها، فوعدوه بطرح الأمر على أبيهم، إلا أن يحيى عندما طرحوا عليه الأمر اتهمهم بالسذاجة، وقال: إن اليمنيين إذ شبعوا تكبروا، وإذا تعلموا مرقوا، فلن يمهلوكم ساعة (السلال،1992 : 199).

ومن الملاحظ هنا أن المعارضة قد بدأت مذهبية، من قبل بعض أعلام المذهب الزيدي. ثم ما لبثت أن خرجت من إطار المذهبية إلى معمعة الحياة، لتنتقد سلوك وسياسة الإمام يحيى في مختلف المجالات

الاقتصادية، والسياسية، والإدارية، والاجتماعية. ثم ما لبثت أن توسعت وامتدت، فخشي بعض أفراد الأسرة الحاكمة من تداعيات سياسة يحيى، إلا أن يحيى تمترس خلف قناعاته الثابتة، فوصل الجميع معه إلى طريق مسدود. كما أن من الملاحظ أن المعارضة في هذه المرحلة لم تكن منظمة ولا مؤطرة في كيان مؤسسي، وإنما كانت عبارة عن أفراد وشخصيات يجمعها هدف إصلاح النظام.

ثانياً: المعارضة السياسية 1934- 1948م

سيحاول الباحث في هذا الجزء مناقشة التطورات التي مرت بالمعارضة، وكيف تعامل معها النظام، هل لجأ إلى طرق الحوار معها، وتفهم طرحها، ومحاولة بحث أسباب اعتراضها، أم لجأ إلى مجابهتها؟

في عام 1934م إبان الحرب مع السعودية، تمكّن أحمد بن يحيى من تحقيق انتصارٍ ظاهرٍ على الأميرسعود بن العزيز، وتمكّن من احتلال نجران، وبلاد فيفا، وعسير، ويام، بعد أن تقهقرت قوات سعود مخلفة وراءها الكثيرمن العتاد والمؤن، وكان يأمل في الزحف غرباً نحو تهامة لقطع خطوط الإمدادات على فيصل الذي كانت قواته في ميدي تواجه مقاومة بقيادة عامل ميدي وحرض عبد الرحمن المداني، إلا أن فرار عبد الله بن يحيى أمير الحديدة منها، وتهويل عبد الله الأمر على أبيه، بهدف خلق المبررات لفراره، ربما دفع يحيى إلى الاعتقاد بعدم جدوى إمداد المداني (الثور،1986 : 21)، مما مكّن قوات فيصل من التقدم إلى الحديدة دون مقاومة، فأمر يحيى ابنه أحمد بسحب قواته من نجران وبلاد عسيروفيفا، مقابل أن يسحب الملك عبد العزيز قواته من تهامه، وقد وافق أحمد مضطراً بعد ممانعة. وكانت حسابات يحيى تقوم على عدم تأكده من ولاء أبناء تهامة لحكمه، حيث وقف بعضهم إلى جانب السعوديين، وعدم قدرة أفراد جيشه، وهم من أبناء المناطق الجبلية، على تحمل ظروف تهامة الحارة لفترة طويلة، وحداثة أسلحة الملك عبد العزيز، مقارنة بتسليح جيش يحيى، ومرابطة السفن الحربية البريطانية في البحر الأحمر، حيث كانت تربط بريطانيا بالملك عبد العزيز معاهدة صداقة ودفاع مشترك. فقام يحيى في ظل هذه الظروف بتوقيع معاهدة غير متكافئة هي اتفاقية الطائف (الحداد،1986 : 103)، فأغضب بفعله ذاك جميع فئات الشعب اليمني، فقد أخفق في إدارة الحرب، وأضاع بتوقيع اتفاقية الطائف المكتسبات التي حققها الجيش اليمني بقيادة أحمد، في نجران، وبلاد عسير، وسلّم تلك الأراضي طبقاً لشروط الاتفاقية، التي نصّت على أن يتنازل الإمام يحيى عن أي حق يدعيه باسم الوحدة اليمانية، أو غيرها من البلاد التي كانت خاضعة للأدارسة، أو آل عايض، أو في نجران، وبلاد يام (الثور،1986 : 26).

1- المعارضة عقب اتفاقية الطائف:

تطورت المعارضة عقب هزيمة يحيى أمام آل سعود، إلى نقد علني وصريح تم التعبيرعنه في قصائد وخطب ناقدة لحكم الإمام، إذ صورته على أنه مستأسد على الداخل، وخائر القوى أمام قوى الخارج، مما

شجّع بعض الأقلام على تناول يحي بالنقد الصريح أحياناً. وأخذ الكثير في أوساط الشريحة المؤثرة يتفهمون مطالب المعارضة الإصلاحية، ويطالبون بضرورة إصلاح النظام، وتحديث وتوسيع التعليم. وفي ظل هذه الضغوط المنادية بالإصلاح قام يحيى بافتتاح أول مدرسة ثانوية في اليمن، وكان من أبرز كادرها التدريسي محيي الدين العنسي، وعلي بن قاسم العنسي، وأحمد الحورش، وزيد بن عنان، وعلي الآنسي، وأحمد المروني، وعلي عقبات، وبعض المدرسين من مصر وسوريا. إلا أن المدرسة لم تكمل عامها الثالث حيث أقدم على إغلاقها وتوزيع طلابها على الكلية الحربية، ومصالح الدولة، قبيل امتحانات التخرج للدفعة الأولى، مما أثار عليه نقمة عارمة في أوساط المثقفين (الثور،1986: 26). وفي هذا المناخ تشكّلت خلية في صنعاء من كل من أحمد المطاع، وعبد السلام صبرة، ومحمد المحلوي، والعزي صالح السنيدار، ومحمد السنيدار، وعبد الله العزب، وعبد الله الشماحي، وعلي الشماحي، ومحيي الدين العنسي، وأحمد قاسم العنسي، ومحمد عكارس، ومحمد حسين عبد القادر (الصايدي،1983: 63)، وفي مدينة تعز تشكّلت خلية أخرى مكونة من محمد محمود الزبيري، ومحمد أحمد نعمان، وزيد الموشكي، وأحمد الشامي، واقتصر نقدها على شخص الإمام يحيى وحده، وكانت تراهن على إجراء إصلاحات يقوم بها ابنه أحمد عند خلافة أبيه، ولذا كانت هذه المجموعة قريبة من ولي العهد أحمد. وكانت مشكلة خلافة يحيى حينها تواجه اعتراضات كبيرة، بعد تهميش يحيى لبيت الوزير في منتصف الثلاثينات (الصايدي،1983: 63)، خصوصاً بعد أن كبر أولاده وأخذ يحلهم محل أنصاره من أبناء الأسر المؤثرة. فقد كان ليحيى أربع زوجات وكثير من الإماء أنجبن له 34 ولداً بقي منهم على قيد الحياة 18 ولداً (الريحاني،جـ1،1986: 148). وفي مدينة إب تشكّلت خلية ثالثة تحت مسمى جمعية الإصلاح، من كل من القاضي محمد علي الأكوع، وعبدالرحمن الإرياني، وعبد الكريم العنسي، وعبد الرحمن باسلامة، ومحمد أحمد صبرة، والشيخ حسن الدعيس، والشيخ حسين محمد البعداني، والنقيب عبد اللطيف بن قائد، ومحمد منصور الصنعاني (الشماحي،1984: 192).

وفي عام 1935م، التقت هذه المجموعات بعد أن قام أحمد المطاع بجولة في مناطق عدة من اليمن تحت غطاء تفقد المدارس، التي كانت تسمى المكاتب أو الكتاتيب، بتكليف من وزير المعارف حينها، الأمير عبد الله بن يحيى، حيث كان المطاع يعمل مفتشاً في الوزارة، فالتقى في ذمار بكل من القاضي عبد الرحمن الحداد، وعبد الله بن يحيى الديلمي، والسيد علي الديلمي الصنعاني. وفي إب التقى بكل من حسن الدعيس والقاضي محمد علي الأكوع، والقاضي محمد أحمد صبرة، وفي تعز التقى بعلي عبد الله الوزير، والشيخ العريقي، ومحمود عبد الحميد، وعبد الوهاب نعمان (الثور،1986: 44)، وفي ذي السفال التقى بالشيخ أحمد منصور، وفي حجة التقى بكل من السيد حسين الحوثي، والسيد أحمد هاشم، والقاضي أحمد نصار، وفي صعدة التقى بكل من السيد محمد حسين الوادعي، والشيخ عبد الله مناع، كما التقى من مشايخ بكيل بكل من محمد وعبد الله أبوراس، والشيخ مطيع دماج، ومن مشايخ حاشد التقى بحسين بن ناصر الأحمر، وكانت للمطاع صلات بآخرين كالقاضي عبد الرحمن بن يحيى الإرياني، والخادم الوجيه وغيرهم (الحداد،1986: 111). وتمكّن عقب هذه الجولة من تأسيس هيئة النضال

عام 1935م، التي ضمت إلى جانبه عبد السلام صبرة، والعزي صالح السنيدار، وعلي محمد السنيدار، وعبد الله العزب، وعبد الله الشماحي، وعلي الشماحي، ومحمد المطاع، ومحيي الدين العنسي، وأحمد قاسم العنسي، وغيرهم، وتمكّنوا من الاتصال ببعض التجار وأمّنوا لها التمويل اللازم، وحددوا أهدافها بتسريب أعضائها إلى داخل الجهاز الحاكم، لإفساد العلاقة بين أقطابه وضربه من داخله، والاتصال بالصحافة الأجنبية، وإطلاعها على حقيقة الوضع في اليمن. وبعدها قاموا بتأسيس الجمعية اليمنية التي ضمّت إلى جانب المطاع أحمد محمد نعمان، وعباس أحمد باشا، والشيخ حسن الدعيس، وعلي الفقيه، ومحمد أحمد حيدرة، واختير النعمان حسب أغلب الروايات رئيساً لها (الصايدي،1983: 55). وفي عام 1937م قرر يحيى أخذ البيعة لابنه أحمد فأثار ذلك اعتراض رجال الدين بحجة عدم توفر شروط الإمامة في أحمد، واعترض بيت الوزير، وعلى رأسهم عبد الله الوزير، كما اعترض إخوة أحمد، ومنهم الحسن، لأسباب سياسية، كونهم كانوا منافسين لأحمد (المسعودي،1992: 207)، إلا أن يحيى تمكّن من استقطاب النافذين كعلي حمود شرف الدين، وأكره آخرين، ومنهم بيت الوزير، وأتم البيعة، في ظل انقسام واضح في أوساط الطبقة السياسية. فالهاشميون كانوا يريدونها تداولية حتى لا يتم استثناؤهم بحصرها في بيت واحد، أما القضاة فقد كانوا يعلمون أنهم مستثنون منها من حيث الأساس، وبالتالي كانوا أقل حدة في معارضتهم، ورغم أن البيعة تمت كما أراد يحيى إلا أنه كان متوجساً من بيت الوزير، الذين كان يعتقد أنهم بايعوا عملاً بمبدأ التقية.

وفي ظل هذا الجو المحتقن كان أحمد محمد نعمان قد أسس نادي الإصلاح الأدبي عام 1935م، في منطقة ذبحان بالحجرية، وأخذ هذا النادي يدرّس إلى جانب اللغة العربية العلوم، والرياضيات، والتاريخ، والجغرافيا، ثم ما لبث أحمد محمد نعمان أن اتصل بعلي الوزير وحسين الحلالي، يطلب منهم لفت نظر يحيى إلى ضرورة تحديث وتوسيع التعليم، فقام يحيى بإغلاق النادي عام 1936م، فأثار بفعله ذاك غضباً شديداً فهو لا يريد بناء مدارس، ولا يسمح بوجودها، وما وجد منها يقوم بإغلاقه. وفي ظل هذه الانتقادات المتزايدة ليحيى بعدم تحديث الجيش، ورفض ومقاومة تحديث التعليم قام في عام 1936م، بعد تردد، بإرسال بعثة إلى العراق، مكونة من 16 شخصاً، من العسكريين للدراسة في الكلية الحربية العراقية، وأربعة آخرين للدراسة في كلية دار العلوم ببغداد، وسافر العشرات من أبناء الأسر الميسورة للالتحاق بكلية دار العلوم في القاهرة وبغداد. وبدأت في هذه الفترة تظهر أفكار جديدة مثل الدستور، والحرية، والسيادة الوطنية، وحكم القان. وفي عام 1938م عاد أعضاء البعثة العسكرية الدارسين في العراق إلى اليمن، وأخذوا يتحدثون عن البون الشاسع بين اليمن ومحيطها الإقليمي، ويتحدثون عن ضرورة الإصلاح والتغيير، مما دفع يحيى إلى الامتناع عن إرسال بعثات عسكرية أخرى، واستعاض عنها باستقدام بعثة عسكرية من العراق، لتدريب العسكريين اليمنيين في الداخل، عام 1940م، إلا أن آماله خابت، حيث أخذ هؤلاء العسكريون القادمون إلى اليمن يتحدثون عن الفرق الهائل بين اليمن والعراق، وكان من ضمن هؤلاء الرئيس جمال جميل الذي لم يعد مع البعثة بعد انتهاء مهمتها، والذي شارك في ثورة عام 1948م (اصايدي،1983: 56.

وكان الإمام يحيى قد وافق عام 38م على إنشاء مجلة الحكمة باقتراح من أحمد عبد الوهاب الوريث، وبواسطة الأمير عبد الله بن يحيى لدى والده، بهدف احتواء بعض رموز المعارضة، وكانت المجلة تنادي بتحديث التعليم وفتح باب الاجتهاد في الدين، وكان من أبرز كتابها، أحمد عبد الوهاب الوريث، رئيس التحرير، وأحمد الحورش، وأحمد المروني، وأحمد المطاع، وعبد الله العزب، ومحيي الدين العنسي. إلا أن يحيى قام بإغلاقها عام 41م، بعد أن توفي رئيس تحريرها مسموماً في ظروف غامضة (المسعودي،1992 : 130). وفي عام 41م، ظهرت جماعة تسمي نفسها جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكانت منظمة على شكل خلايا، تتكون كل خلية من خمسة أشخاص، على رأس كل خلية قائد، وكان يقود خلية صنعاء عبد الله الكبسي، ويقود خلية تعز عباس بن علي، ويقود خلية إب حسن الدعيس(البردوني،:1983 219)، وجاء ظهورها على خلفية إمعان يحيى في توظيف الدين ضد خصومه ومعارضيه، وكان مؤسسوها من الشباب الذين درسوا في كلية دار العلوم بمصر أمثال محمد محمود الزبيري، الذي عاد من القاهرة عام 1941م، والتقى مع أحمد المطاع، وغيره من المطالبين بالإصلاح. وشنّ هؤلاء الشباب حملة شعواء على يحيى في عامي 41م، و42م، عندما ضربت اليمن فيها مجاعة راح ضحيتها الكثير من أبنائه، واتهموه بالخيانة عندما رفض الاستجابة لمناداة الفلاحين الذين توسلوا إليه أن يفتح مخازن الحبوب لينقذهم من الموت، فرد عليهم بقوله: من مات فهو شهيد (الزبيري،2004 : 11). وتعطل نشاط هذه الجماعة عام 42م، بعد اعتقال الزبيري. إلا أن أحمد تمكن من استقطاب الزبيري وزيد الموشكي، وأحمد محمد نعمان، عام 42م، بموافقة أبيه، ربما بهدف احتوائهم، وكان أحمد يعدهم بإجراء إصلاحات واسعة، عندما تؤول السلطة إليه، فوجدوا أنفسهم بين مطرقة زملائهم الذين يتهمونهم بممالأة الإمامة، وخصوصاً الزبيري الذي خص أحمد بأروع مدائحه، وبين سندان أحمد الذي علق أمر الإصلاح برحيل أبيه (المسعودي،1992 : 245)، فكان عليهم أن ينتظروا موت يحيى. وفي عام 1943م تمكّن أحمد من اختراق جمعية الإصلاح بإب، وكانت على صلة بهيئة النضال في صنعاء، وتم ضبط وثائقها ومنشوراتها، والاستيلاء عليها، فزج الإمام بعشرات من الناشطين في سجن حجة، منهم محمد علي الأكوع، ومحمد أحمد صبرة، ومحمد منصور الصنعاني، وعبده محمد باسلافة، وعبد الرحمن الإرياني (الحداد،1986 : 115). ثم ما لبثت العلاقة أن فسدت بين أحمد وبين من كانوا ملتفين حوله من الإصلاحيين، ومنهم الزبيري، عام 1944م، بعد أن ضاق بهم أحمد وهمّ البطش بهم، ففرّوا إلى عدن، بعد أن قال أحمد إنه يرجو ألا يموت إلا بعد أن يروي سيفه من دماء العصريين (الشماحي،1984 : 191)، وكان من ضمن الفارين الزبيري، والنعمان، وزيد الموشكي، وأحمد الشامي، ومطيع دماج (الثور،1986 : 49).

2- المعارضة في المنفى:

وفي عدن قام الفارون بتأسيس حزب الأحرار في مايو 1945م، وأصدروا صحيفة صوت اليمن الناطقة باسمه، فأصبحت المعارضة منظمة لأول مرة في إطار مؤسسي، وأصبح للحزب مورد مالي تمثل

في التبرعات والاشتراكات، وتمكّن الحزب من الاتصال بالداخل عبر خلايا منظمة، كما تمكّن من التمدد في أوساط الجاليات اليمنية في شرق أفريقيا، وافتتح مقراً له في القاهرة، حيث كانت هناك مجموعة من رموز المعارضة منهم أحمد الحورش، ومحيي الدين العنسي(المسعودي،1992: 268)، وأصدر صحيفة الصداقة، التي استقطبت بعض المعارضين المقيمين في مصر، أمثال محمد صالح المسمري، وغيره، فما كان من الإمام إلا أن قاد حملة اعتقالات في كل من صنعاء، وتعز، وإب، طالت الكثير ممن كان يشك في ولائهم للمعارضة. وفي عام 46م أرسل الإمام ولي عهده أحمد إلى عدن للتفاهم مع المعارضة، إلا أنه لم يفلح بسبب البون الشاسع بين الطرفين(الصايدي،1983: 59)، إذ كانت عروض الإمامة تتمثل في توفير الضمانات الأمنية للعائدين، ووعود بإجراء إصلاحات، مشروطة بالكف عن مناوأة النظام.

وفي العام نفسه انشق عن الإمام ابنه إبراهيم، وفرّ إلى عدن، بعد أن استأذن أباه بالذهاب إلى أسمرة للعلاج، فاحتفت به المعارضة فور وصوله إلى عدن(السلال،1992: 213)، لحاجتها إلى زعيم ولو صوري، يسدّ الفجوة القائمة بينها وبين القاعدة الجماهيرية، كون هناك شريحة كبيرة من أبناء الشعب لا تنقاد إلا لإمام، إذ كان من الصعب حينها إفهام الناس معاني كلمات ومفاهيم مثل دستور، وحرية، ووطنية (نعمان،1963: 62)،

وكان إبراهيم قد سُجن في صنعاء ثلاث مرات بسبب مطالبته لأبيه بضرورة الإصلاح،إلا أن أباه اتهمه بالهوس، والمجون، والعقوق(الفسيل والشامي،1986: 170). وأخذ إبراهيم يراسل أباه ويطالبه بالاستجابة لمطالب المعارضة، وبإنهاء المظالم، بهدف الحفاظ على مكانة الأسرة الحاكمة، التي أخذت في التراجع، كما أخذ يراسل جامعة الدول العربية، ويطالبها بالتدخل لدى صنعاء، لإصلاح الوضع قبل فوات الأوان، وأخذ يوجّه رسائله لرجال الدين، والتجار، والولاة، وعموم الشعب اليمني، يحرّضهم فيها على ضرورة مقاومة الظلم(الثور،1986: 66). وكانت هذه الرسائل موجعة للإمام يحيى ومؤثرة عليه داخلياً وخارجياً، خصوصاً وأنها جاءت بعد المجاعة التي ضربت اليمن عام 1941 – 1942م، والتي ذهب ضحيتها الكثير من الأرواح، في حين أن مخازن يحيى كانت متخمة بالحبوب التي أصيب بعضها بالعطب(المسعودي،1992: 110)، وكان أبناؤه يقومون بتصدير البن والزبيب إلى الخارج، كما كان كل من الزبيري والنعمان يطالبون الرئيس الأمريكي هاري ترومان بعدم التعامل مع النظام الإمامي في اليمن، ويذكرونه بتصريحاته التي يقول فيها إن بلاده لن تعقد أية مواثيق مع حكومات لا تمثل شعوبها، وكان يحيى في هذا الوقت يجري مباحثات مع الولايات المتحدة تهدف إلى عقد معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين(الجبارات،2008: 273)، فاستشعر يحيى الخطر ونصح أولاده بضرورة البحث مع القاضي عبد الله العمري، رئيس وزرائه، عن كيفية إجراء بعض الإصلاحات تجنباً لتنامي غضب الناس على الأسرة الحاكمة، إلا أن بعضهم رفض بحجة أن تقديم بعض التنازلات قد يغري المعارضة بطلب المزيد، وقالوا له أن ليس في الوضع ما يقلق، طالما واليمن مرتبطة بمعاهدة صداقة مع بريطانيا، وأخرى مع السعودية، وبالتالي فإن المعارضة لن تجد من يقدم لها الدعم(الثور،1986: 64).

وزادت مخاوف يحيى من تفاقم الوضع بعد أن وصل التنافس بين بنيه مداه وتجاوز كل الحدود المقبولة، فإبراهيم كان يراسل الولايات المتحدة من عدن يحذرها من مساعي أخيه عبد الله الدفع بالولايات المتحدة لخدمة أهدافه الخاصة، وينبههم إلى أن الشعب اليمني، بكل قواه في السلطة والمعارضة يرفض محاولات أخيه عبد الله بإلقاء اليمن في أحضان الولايات المتحدة (الجبارات،2008: 298). وهو ما دفع يحيى إلى التوصل إلى اتفاق مع بريطانيا في العام نفسه تَضَمّن تعهد الإمام بعدم دعم القبائل في الجنوب ضد الاستعمار البريطاني، وعدم السماح لشيوخ القبائل من أبناء الجنوب المقيمين في صنعاء بالتحريض ضد سلطات الاحتلال، مقابل قيام بريطانيا بالتضييق على المعارضة لنظام حكمه في الجنوب. فمارست بريطانيا ضغوطاً كبيرة على حزب الأحرار، الذي اضطر إلى خفض مستوى نشاطه، وتحويل جزء مهم منه إلى الجمعية اليمنية الكبرى(الصايدي،1983: 60)، التي عمل على إعادة تنظيمها وتفعيل نشاطها، والتي ترأسها النعمان، وعين كلاً من الزبيري والموشكي نائبين له، كما عين أحمد محمد الشامي سكرتيراً عاماً، وعلي عثمان عبده أميناً للصندوق، وبلغ عدد أعضاء الجمعية نحو خمسة آلاف عضو، منهم نحو ألف عضو فاعل، وأصبحت لها شعبية كبيرة بين العاملين في مرفأ عدن، واستقطبت الكثير من التجار أمثال أحمد عبده ناشر، وعبد القوي الخرباش، وعبد الغني مطهر، ومحمد حاجب وغيرهم، وتمكنت من جمع مبالغ مالية كبيرة، تمكّنت بها من شراء مطبعة، وإصدار صحيفة صوت اليمن(المسعودي،1992: 258)، مما أقلق سلطات الاحتلال، ولكنها كانت حذرة في التعامل معها خشية أن يؤدي المساس بها إلى إثارة وتنامي المشاعر الوحدوية لدى القوى المنادية بالوحدة في الجنوب.

ورغم هذا التقدم في سير خط حركة المعارضة إلا أنها كانت تعاني من التصدعات فقد كانت مكونة من تيارات دينية، ذات منحى إصلاحي، غالبية أعضائها من الهاشميين، والقضاة، ومن تيارات ليبرالية، غالبية أعضائها من المثقفين، والتجار، وتيارات وسطية. وتبلوت هذه التيارات في نهاية المطاف إلى تيارين كبيرين. الأول يقوده النعمان والزبيري، ويرى ألا أمل في إصلاح نظام الإمامة، وأن الحل يكمن في مواصلة النضال حتى إسقاطه، والثاني بقيادة الموشكي والشامي، ويرى أن البيئة التي تعمل فيها المعارضة في عدن والقاهرة ليست مناسبة، للاستمرار في تبني خط متشدد، وأن من المناسب التفاهم مع يحيى على برنامج إصلاحي، ومن ثم غادر الموشكي، والشامي وبعض المشايخ عدن إلى تعز. وأحدث هذا التباين ارتياحاً لدى النظام، فأرسل أحمد القاضي حسين الحلالي للتفاوض مع المعارضة في عدن، يعرض عليها ضمانات أمنية، مقابل العودة، شرط الكف عن نقد النظام، إلا أن النعمان والزبيري رفضا (المسعودي،1992: 65).

3- تصدّع النظام بفعل ضغوط المعارضة:

كان ينظر إلى مسألة انشقاق إبراهيم ابن يحيى رغم خطورتها على أنها حالة فردية،إلا تزايد ضغوط المعارضة ورهان إبراهيم عليها أدى إلى بروز معارضة بيت الوزير في صنعاء، ورغبتهم

في الظهور كبديل لحكم بيت حميد الدين، إذ كانوا يخشون أن يركب إبراهيم موجة المعارضة، فيكون هو البديل لأبيه، خصوصاً مع تزايد توقع موت يحيى عام 47م، حيث كان في حالة اعتلال دائمة، وكان بيت الوزير يرغبون في ترشيح عبد الله الوزير كإمام دستوري. وكان عبد الله يحظى بمكانة اجتماعية رفيعة، فقد كان قائد جيش يحيى في حربه ضد الأدارسة وتمكّن من انتزاع تهامة منهم، كما تمكّن من قيادة جيوش يحيى وإخضاع كل من مأرب وحريب والجوف، وأسند إليه يحيى إدارة لواء الحديدة. وعندما بدأ نفوذ عبد الله في الظهور يبدو أن يحيى خشي منه فعمد إلى تهميشه بتعيينه عضواً في ديوان الإمامة (شرف الدين،1964 : 318)، وكان يسند إليه من الأعمال ما يراه مناسباً. وكان عبد الله وبيت الوزير ينظرون إلى المعارضة كوسيلة مناسبة لإضعاف يحيى، وكبح جماح أحمد. وكان الأحرار يدركون أن بيت الوزير هم نسخة من بيت حميد الدين، إلا أنهم في الوقت نفسه كانوا يرون فيهم ورقة قوية، يمكن استثمارها في مقارعة بيت حميد الدين، خصوصاً بعد أن قام يحيى بتهميشهم لمصلحة أولاده، ولعلمهم بأن الناس لا يعرفون نظاماً للحكم غير الإمامة (السلال،1992 : 214). وقاموا بإعداد ما سمي بالميثاق الوطني المقدس المكون من 39 مادة، والذي نظّم سلطات الدولة، وحدد مهام الجيش والأمن، ونصّ على وجود مجلس شورى، ونظام مالي تديره لجنة مكونة من مدير المالية، ووزير العدل، ووزير الداخلية، ورئيس مجلس الشورى وتكون تحت إشراف الإمام، والاتفاق على تشكيل حكومة برئاسة علي عبد الله الوزير، ضمّت في صفوفها من المعارضة محمد محمود الزبيري، وزيراً للمعارف، وأحمد بن أحمد المطاع وزيراً للتجارة والصناعة، وأحمد محمد نعمان وزيراً للزراعة، إلا أن أحمد تمكّن من كشف هذه المخططات (الصايدي،1983 : 268).

أما مطالب المعارضة فقد بدأت بالتمحور حول رفع بعض المظالم، المتمثلة في جعل أداء الزكاة طوعياً، وإسقاط الضريبة الجمركية غير المبررة، وإسقاط بقايا الزكاة المتراكمة، وإلغاء التنافيذ، وإطلاق سراح المعتقلين في حجة، وتحسين أحوال الموظفين، كي يكفوا عن الرشوة. ثم أخذت تطالب بمنع أبناء البيت الحاكم من مزاولة العمل التجاري (الصايدي،1983 : 244) ، ثم تطورت إلى المطالبة بإيجاد مجلس شورى، من رجال الدين، وأعيان الدولة، وذوي الرأي والمشورة، وتشكيل حكومة من كفاءات وطنية، وإبعاد أبناء الإمام وأقربائه عن تولي المناصب الرسمية، حفاظاً على مكانتهم ومكانة العرش (الردوني،1983 : 245). وتطورت مطالبهم أيضاً إلى ملكية دستورية، في بيت حميد الدين، وقد حاولوا ذلك مع يحيى، فلما يئسوا منه اتجهوا إلى أحمد ثم إلى إبراهيم، علّهم يجدون بديلاً ليحيى المتصف بالجمود. ولم يفكروا في نقل الحكم إلى بيت الوزير إلا بعد أن وصلوا إلى حالة يأس من بيت حميد الدين، كما أن بيت الوزير أنفسهم لم يفكروا في الرهان على المعارضة، إلا بعد انضمام إبراهيم إلى المعارضة، خشية من أن تفلت المعارضة من أيديهم. وكانت الجمهورية تراود أذهان قلة من القوميين، وبعض أعضاء البعثة العسكرية العائدين من العراق، حيث كانوا يتطلعون إلى إقامة حكومة شعبية يتولاها مجلس أعلى، أو مجلس رئاسة، وكانت أفكار هؤلاء تجد لها مكاناً وحماساً بين الشباب، أمثال حسن العمري، وحسين المقبلي، ومحمد أحمد الشامي، وعلي المعلمي، وعبد الملك الطيب،

ويحيى المطاع، ومن خلفهم مجموعة من الطلاب الذين يتبنون خيار الثورة.

وقد نوقشت في الفترة بين عامي 46م و48م، إمكانية قيام نظام جمهوري في اليمن، وبعد نقاش توصلت القيادات المؤثرة في هذا التيار إلى أن النظام الجمهوري هو خير بديل. إلا أن ظروف اليمن، حسب رأيهم، لم تبلغ مستوى تقبل النظام الجمهوري، وأن الحل العملي يكمن في ملكية دستورية، كمرحلة انتقالية نحو الحكم الشعبي. وهذا على خلاف رأي بيت الوزير ومن حولهم من القضاة، والمشائخ، ورجال الدين، الذين كانوا يرون في الملكية الدستورية نهاية المطاف، وأقصى ما يمكن الوصول إليه. فكانت المعارضة تحتوي في داخلها على تعددية واسعة، وأطياف متباينة المشارب والتوجهات، إلا أن الغلبة في قيادتها كانت للجناح التقليدي الملتف حول بيت الوزير، وهم الذين صاغوا أدبيات الحركة بما فيها ما سمي بالميثاق المقدس، الذين أوكلوا صياغته للفضيل الورتلاني، وأحمد محمد الشامي(الشماحي،1984: 206). وكذلك تطورت وسائل المعارضة من النصح المباشر للإمام، إلى الخطابة الدينية، ثم إلى النظم الشعري الناقد، ثم النقد المنظّم عبر الصحافة مثل صحيفة فتاة الجزيرة، التي كانت تصدرها عائلة لقمان في عدن، وصحيفة الرابطة العربية في القاهرة، التي كان يرأسها عبد المجيد الرافعي، ثم صحيفتي صوت اليمن، والصداقة التابعتين لحزب الأحرار، إلى جانب المنشورات والمطبوعات والكتب(الصايدي،1983: 78). إلا أن طغيان الأمية في المجتمع اليمني، جعل هذه الصحف لا تقرأ إلا داخل الدائرة الضيقة المحيطة بالمعارضة والحكم. وقد تعامل الإمام مع المعارضة بوسائل مختلفة من الإغراء، إلى التهديد، واتهام معارضيه بالتآمر، ومحاربة الدين، ومحاولة اختصار القرآن (الثور،1986: 45)، إلى الزجّ بمعارضيه في السجون والمعتقلات، وإعدام البعض منهم.

والملاحظ أن المعارضة في هذه المرحلة « 1934- 1948» قد مرت بعدة نقلات نوعية. أولها بعد أن تمكّن أحمد المطاع من جمع رموز المعارضة في بعض المحافظات في أطر تنظيمية، وثانيها هو رفد المعارضة بعنصر حداثي، تمثل في عودة أعضاء البعثة العسكرية من العراق، وعودة بعض المثقفين من مصر، وثالثها هو امتداد المعارضة إلى داخل النواة المحيطة بالإمام يحيى نفسه، بانشقاق إبراهيم بن يحيى، ورهان بيت الوزير على المعارضة، ورابعها ترسّخ قناعة لدى بعض رموز وأجنحة المعارضة بعدم جدوى إصلاح النظام من داخله، ورفعها شعار إزاحته وإسقاطه، وأخيراً تأطر المعارضة في حزب سياسي، هو حزب الأحرار، الذي أصبحت له موارده المالية، وأصبحت له صحيفة ناطقة باسمه، وأصبح له وجود في الداخل والخارج.

ثالثاً: حركة عام 1948م بين الإصلاح والثورة

1-مقتل الإمام يحيى:

رغم أن المعارضة عام 1948م كانت قد قطعت شوطاً كبيراً بتمكنها من استمالة شخصيات نافذة من داخل النظام، إلى جانب آل الوزير، أمثال عبد الله العمري رئيس وزراء يحيى، إلا أنها كانت تعاني من ثغرات. فالعلاقة بين معارضة الداخل ومعارضة الخارج كانت علاقة تعاون لتحقيق أهداف عامة أكثر

من كونها علاقة تنظيمية تربط القيادة بقواعدها (الصايدي،1983 : 201). كما أنها كانت مخترقة من قبل ولي العهد أحمد. فقد اطلع على ما سمي بالميثاق المقدس، وعلى التشكيل الحكومي، الذي أعدته المعارضة، وكانت تزمع إعلانه بمجرد وفاة الإمام يحيى، عن طريق القاضي حسين الحلالي، أمير لواء الحديدة، الذي كان يوهم قادة الحركة بأنه منهم، والذي عرف بخبر الميثاق وتشكيل الحكومة عن طريق محيي الدين العنسي، وأحمد حسن الحورش، وحصل على كلمة السر من الخادم غالب الوجيه. وأشاع أحمد وفاة أبيه وتولي عبد الله الوزير السلطة بعده، وأوعز للحلالي في الحديدة أن يبلغ الوكيل التجاري لحكومة الاستعمار الانجليزي في الحديدة محمد علي مرشد بوفاة يحيى وتولي عبد الله الوزير، فأبرق هذا بدوره إلى حكومته في عدن بالنبأ، فقامت حكومة عدن بإبلاغ إبراهيم بن يحيى الذي كان ضمن صفوف المعارضة في عدن بنبأ وفاة والده وتولي عبد الله الوزير، ووصلت إلى المعارضة في عدن برقية مجهولة تبلغهم بسرعة إعلان الميثاق المقدس، ووصلت البرقية ممهورة بكلمة السر المتفق عليها بين قادة المعارضة فلم يشكّوا فيها، فقام حزب الأحرار بإذاعة الخبر ونشر الميثاق المقدس والتشكيل الحكومي، وأعضاء مجلس الشورى في صحيفة صوت اليمن لسان الحزب (الأشول،2005 : 163).

وأخذت برقيات التهاني تنهال على عبد الله الوزير من الملوك العرب، وكانت تصل تباعاً إلى يحيى عن طريق التلكس دون علم عبد الله، فما كان من يحيى إلا أن سلّم عبد الله كامل الأوراق الخاصة بالانقلاب مع برقيات التهاني له بالإمامة في إحدى جلساته وهو يبتسم، طالباً منه أن يتأملها ثم يبدي رأيه فيها. فصعق عبد الله في بداية الأمر من هذه المفاجأة، إلا أنه ما لبث أن استجمع قواه فبدا متماسكاً وخاطب يحيى بقوله إن هذه مكيدة تهدف إلى الإضرار به وبالإمام نفسه بالوقيعة بينه وبين الرجال المخلصين من حوله، وأقسم أنه لا علم له بهذا الأمر لا من قريب ولا من بعيد، وطلب من يحيى أن يأذن له بكتابة تكذيب لهذا الخبر وأن ينشره في جريدة الإيمان وهي الجريدة الرسمية للدولة، وتظاهر يحيى باقتناعه بكلام عبد الله، وسمح له بكتابة ونشر التكذيب، إلا أنه طلب من أحمد سرعة القدوم إلى صنعاء للوقوف على هذه التطورات (الحداد،1986 : 128).

وكان رموز المعارضة يدركون أن قدوم أحمد يعني الفتك بهم، لكنهم رأوا فيها فرصة للتخلص من الاثنين معاً، إلا أن أحمد تثاقل في الحضور إلى صنعاء، واكتفى بمراقبة تطور الموقف من تعز. وكان يحيى، بالإضافة إلى تقدمه في السن، يعاني من مرض حاد، وكان من المتوقع موته في أية لحظة، إلا أن المعارضة فوجئت بتماثله للشفاء، وعلمت من مصادرها داخل النظام أنه يجري مشاورات حول موقف الملك السعودي عبد العزيز آل سعود من الفتك بعبد الله الوزير، إذ كان يحيى يتوقع واسطة الملك عبد العزيز لإطلاق سراح عبد الله (الشماحي،1984 : 209)، وأنه ينتظر قدوم أحمد من تعز كي يقوم بتصفية أقطابها (الشماحي،1984 : 209). وعليه قررت المعارضة أن تتحرك وبسرعة، قبل أن يقدم يحيى على اعتقال وضرب أقطابها. وناقشت خطة التحرك، واتضح أن هناك رأيين. الأول يقوده عبد الله الوزير، ويرى ضرورة التعجيل بالانقلاب، والثاني يقوده جمال جميل، والفضيل الورتلاني، ويرى

ضرورة انتظار قدوم أحمد، حتى يتم قتله مع أبيه. إلا أن مخاوفهم من أن يقدم يحيى على الفتك بهم قبل قدوم أحمد، جعلهم يرون ضرورة التعجيل بالحركة، بقتل يحيى في صنعاء، وعلى أن يقتل أحمد في الوقت نفسه في تعز. ورتبوا لهذا الغرض خليتين، الأولى في صنعاء، والثانية في تعز، لإنجاز المهمتين في وقت واحد. ووضعوا يحيى تحت مراقبة مستمرة، وواتتهم الفرصة في يوم الثلاثاء الموافق 17 فبراير عام 1948م، عندما لاحظوا تحرك يحيى خارج مدينة صنعاء، فأرسلوا خلفه كلاً من حسن العمري، وأحمد الشامي، فتبين لهم أنه متجه في جولة قصيرة إلى منطقة حزْيَز، جنوب العاصمة، فأبلغوا عبد الله الوزير الذي أصدر أمراً إلى الشيخ علي بن ناصر القردعي، الذي كان على رأس خلية مكونة من خمسة عشر رجلاً، من بني الحارث وبني حشيش، فيهم محمد قائد الحسني، ومحمد ريحان، وعبد الله صالح الحسيني، وأحمد حزام الطنجية، وعلي العتمي، ومحمد عبد الله الحسيني، بالقيام بعملية التنفيذ(الأشول،2005: 159). وفي الوقت نفسه أبرق إلى خلية تعز المكونة من حمود الجائفي، وحسين صالح الشائف، ومحمد حسن أبو رأس، ومحمد غالب المطري، بضرورة الاستعداد لإنجاز المهمة (الحداد،1986: 122). وكانت الخطة أن يتم التخلص من يحيى أولاً. وتمكنت خلية القردعي من إنجاز المهمة بقتل يحيى، وكل من كانوا معه، إبان عودتهم من مزرعة ليحيى في منطقة حزيز، رغم عدم ارتياح عبد الله الوزير لوجود عبد الله العمري مع يحيى، حيث كان قد تمكن من استقطابه، إلا أن الوقت كان يمضي بسرعة ولم يكن بالإمكان تأجيل العملية. وقد قتل مع يحيى بالإضافة إلى عبد الله العمري عبد الرحمن بن الحسن بن يحيى واثنين من الجنود (الصايدي،1983: 207).

وبعد التأكد من مقتل يحيى تم الإبراق إلى العقيد حمود الجايفي، والشيخ حسين صالح الشايف، والشيخ محمد حسن أبو راس، والمقدم حسن غالب محمد المطري، ورجالهم بضرورة التحرك في الوقت والساعة لإنجاز المهمة. إلا أن خبر مقتل يحيى كان قد تسرّب إلى الحسين بن يحيى في القصر، الذي تمكن عبر موالين له في إدارة البرق من إبلاغ أحمد في تعز بنبأ مقتل والده، فالتزم الحذر وأخذ يشيع في تعز بأن والده كلفه بقمع حركة تمرد في البيضاء دون مراعاة لظروفه الصحية (الأشول،2005: 163) . وتمكّن عبد الله الوزير من الاستيلاء على قصر غمدان، والقصور والمواقع المهمة في صنعاء، في اليوم الأول، بعد أن استطاع العسكريون بقيادة جمال جميل من قتل الحسين، والمحسن، ابني يحيى، في قصر السعادة بعد مشادة قصيرة، واعتقال كل من القاسم، وعلي، وإسماعيل، ويحيى وهم جميع من كانوا من أبناء يحيى في صنعاء، كما تمكّنت قوات بقيادة حسن العمري من احتلال الإذاعة (الشماحي،1984: 229).

2-إمامة عبد الله الوزير:

تمّت البيعة لعبد الله الوزير في اليوم الثاني لمقتل يحيى، الموافق 18 فبراير 1948م، بعد أن أبرق إلى العمال في أنحاء اليمن، وأبرق إلى الملوك والرؤساء العرب، والجامعة العربية، يعلمهم بموت الإمام يحيى بسكتة قلبية وأيلولة السلطة إليه. وأعلنت إذاعة صنعاء خبر موت يحيى، فأخذت برقيات

المبايعة تنهال عليه من كل مكان، وكان من ضمن المهنئين محمد البدر بن أحمد، والعباس بن يحيى، قبل أن يعلما بمقتل يحيى (الثور،1986 : 73). إلا أن قصة الموت تكشّفت بسرعة، بعد أن تبين مقتل عبد الله العمري واثنين من الأمراء، والزجّ بأربعة من الأمراء في السجن. وأخذت صنعاء في اليوم الثالث تستقبل أفواج المعارضين لنظام يحيى، وقدمت طائرة من عدن عليها مجموعة ممن أطلق عليهم اسم الفدائيين، للدفاع عن الثورة، وتم تشكيل مجلس وزراء ومجلس شورى، ضم الأول20 عضواً، منهم 11 من البيت الهاشمي، احتلوا المواقع السيادية كرئاسة الوزراء، التي أسندت لعلي بن عبد الله الوزير، والخارجية التي أسندت لحسين محمد الكبسي، والدفاع التي أسندت لحسين بن علي عبد القادر، وأربعة مشائخ احتلوا الداخلية في شخص محمد نعمان محمد، والصحة لعبد الوهاب محمد نعمان، والزراعة لأحمد محمد نعمان بالإضافة إلى وزير دولة في شخص علي محسن باشا، رغم أن المشائخ هم من غامروا وتحملوا عبء مقتل الإمام يحيى، وثلاثة قضاة، احتلوا وزارة الاقتصاد في شخص أحمد بن أحمد الجرافي، والمعارف لمحمد محمود الزبيري، بالإضافة إلى وزير دولة في شخص عبد الله عبد الإله الأغبري، وتاجر واحد أسندت إليه وزارة المالية هو الخادم بن أحمد غالب، وموظف واحد وهو محمد راغب بك وهو تركي الأصل عين مستشاراً عاماً للدولة. وضم الثاني 29 عضواً، منهم اثنا عشر من البيت الهاشمي، فيهم رئيس المجلس إبراهيم بن يحيى حميد الدين، وتسعة قضاة منهم عبد الرحمن بن يحيى الإرياني الذي عُيّن سكرتيراً أولاً للمجلس، وثلاثة مشائخ منهم حسن بن محمد الدعيس الذي عين وكيلاً أولاً للمجلس، وثلاثة موظفين، هم أحمد مصلح البراق، مدير مكتب رئيس الوزراء، وحازم الشيخ مدير جمارك تعز، وزيد بن علي عنان مدير إدارة الهجرة، وتاجر واحد هو علي بن محمد السنيدار، عضو بالمجلس، وعسكري واحد هو «عزيز يعني» الذي جمع بين عضوية المجلس ورئاسة الحرس الملكي (المسعودي،2004 : 279).

وفي هذا الوقت تلقى عبد الله الوزير نبأين غير سارين. الأول برقية من أمير ريمه يحيى محمد المتوكل، يهاجم فيها عبد الله الوزير، ويستفسر عن كيفية موت الإمام يحيى، والثاني برقية من تعز، تنبئه بمغادرة أحمد مدينة تعز. وقد همّ الوزير أن يخرج على رأس قوة لمطاردة ولي العهد أحمد، إلا أنه خشي أن ينقلب عليه الأحرار، فقرر البقاء في صنعاء، وأبرق إلى حسين الحلالي، يأمره بإلقاء القبض على أحمد، في حالة توجهه إلى حجة عن طريق الحديدة (الشماحي،1984 : 232). وكان بإمكان عبد الله الوزير أن يقطع الطريق على أحمد إلى حجة بقوة صغيرة، وملاحقته في تهامة التي لن يجد له فيها سنداً، فقد كان مكروهاً من قبل أبنائها، وبالذات من قبائل الزرانيق الذين فتك بهم، فلم تكن مع أحمد سوى حراسته الشخصية. إلا أن عبد الله الوزير تردد بعد أن بدا له وكأن الأمر قد استتب له، وأخذ يعقد اجتماعات يناقش فيها كيفية تنفيذ المشاريع الإصلاحية، والخدمية، مثل إنشاء المدارس، والمستشفيات، وشبكة الطرق، ومحطة للكهربا، وتوسيع ميناء الحديدة، وكيفية استغلال الفحم (الحربي،2007 : 317).

وما لبث الموقف أن تغير بعد أن تبين للناس أن يحيى لم يمت وإنما قتل، حيث قام أحمد

باستغلال نزعة الثأر والغنيمة عند القبائل، وأخذ يشن دعاية مركزة عبر رُسُله، الذين أرسلهم إلى القبائل عن ضرورة الثأر لما سماه بالإمام المظلوم، وأباح لهم صنعاء بكل ما فيها، في حالة تمكنهم من اقتحامها (الصايدي،1983: 211). وفي الوقت نفسه تمكّن أحمد من الاتصال بقادة الجيش في صنعاء واستمالتهم، فأصبح قادة الانقلاب معزولين، ولم يبق معهم سوى المجموعة الصغيرة من العسكريين الذين قاموا بتنفيذ الانقلاب، بالإضافة إلى المعارضين الذين توافدوا إلى صنعاء بعد سماعهم بالانقلاب، وبعض المتطوعين. كما تمكّن أحمد من عزل الحركة على الصعيد الإقليمي، بعد وقوف السعودية إلى جانبه، وقيامها بإجراء حركة اتصالات توجه الموقف العربي لدعم أحمد، في حين تحفظت بريطانيا، فلم تؤيد الحركة ولم تعارضها، رغم أن قادة الحركة كانوا حريصين على عدم استفزازها، واكتفت بريطانيا بإرسال بوارجها الحربية إلى ميناء الحديدة لوقت قصير، لتوجيه رسالة إلى الدول الأجنبية بعدم التدخل في الشأن الداخلي لشمال اليمن.

3-تحرك أحمد بن يحيى ضد عبد الله الوزير:

واصل أحمد طريقه إلى الحديدة في ثلاث سيارات متنكراً في ملابس جندي، عن طريق حيس، زبيد، بيت الفقيه (الأشول،205: 164)، مسراً لمن يثق بهم في تلك المناطق نبأ مقتل والده ومطالباً لهم بالحشد لمناصرته، وعند وصوله الحديدة أذعن له أميرها الحلالي (الصايدي،1983: 212)، وهو المكلّف من عبد الله الوزير بإلقاء القبض عليه. ومن الحديدة أبرق أحمد إلى عبد الله الوزير يطلب منه حفظ الأمن إلى حين وصوله، فرد عليه عبدالله مخبراً إياه بأن الناس قد أجمعوا على إمامته، ويطلب منه أن يدخل فيما دخل فيه الناس، فرد عليه أحمد بالقدوم عليه في جحافل لا قبل له به (الثور،1986: 89)!. وأبرق أحمد للملك عبد العزيز يشرح له طبيعة الثورة التي يقودها الأحرار، ومخاطرها على عروش الملوك العرب، ويطلب منه الدعم، وتناسي خلافات الماضي، قائلاً له إنه سيكون له ابناً، إذا قبل الملك عبد العزيز أن يكون له أباً. وتمكّن أحمد من إقناع الملك، على الرغم من أن الملك عبد العزيز كان على اتفاق مع عبد الله الوزير على خطورة أحمد، وكانت بينهما مراسلات، وكان عبد الله الوزير يتلقى دعماً مادياً من الملك عبد العزيز (الشماحي،1984: 201)، إلا أن الملك عبد العزيز، كما يبدو، تخوّف من التفاف الأحرار، الذين يرى فيهم حركة هدامة، حول عبد الله الوزير ففضّل أحمد، رغم الثأر القائم بينهما، على خلفية تغلّب أحمد على حملة سعود بن عبد العزيز في جيزان، وشكّ الملك عبد العزيز في أن أحمد كان وراء عملية محاولة اغتياله عام 1934م.

وما أن وصل أحمد إلى حجة في نهاية اليوم الرابع إلا وكانت طلائع الدعم السعودي من أموال، وذخيرة، وجهاز لا سلكي، قد وصلت إليه، مع رسالة من الملك عبد العزيز يقول فيها إنه سيقف إلى جانبه إلى آخر نفس وإلى آخر ريال، ويحثّه على الصمود والقتال حتى النهاية. وفي حجة تمكن أحمد من السيطرة على أميرها، المتردد، عبد الملك المتوكل وجنّده في صفه، وكان لقصيدة المتوكل، التي مطلعها: يا نفس جودي بعبرة وعويل، والتي تطالب بالثأر ليحيى، والتي استعان أحمد بطلاب

مدارس حجة لنسخها، وقام بتعميمها على كل بقاع اليمن، فعل النار في الهشيم، في رؤوس ونفوس أبناء القبائل. وتمكّن من كسب ولاء أمير المحويت علي حمود شرف الدين، الذي كان بينه وبين بيت الوزير مشاحنات(الشماحي،1984: 235)، كما أخذ أحمد في الاتصال بالشخصيات المؤثرة، أمثال يحيى عباس المتوكل، ومشائخ القبائل، يخبرهم بإباحة صنعاء، ويحذرهم من مناصرة عبد الله الوزير، ويبلغهم بأن الملك عبد العزيز والملك فاروق ملك مصر، والملك عبد الله ملك الأردن، والوصي على عرش العراق عبد الإله، كلهم معه. وفي الوقت نفسه تحرك الحسن بن يحيى وأخيه العباس وقاما بحشد قبائل حاشد وقبائل أرحب، واستولوا على أملاك بيت الوزير في بني حشيش. وأمام هذه الهجمة استنكر عبد الله الوزير عملية قتل يحيى وأدانها وأنكر صلته بها (سلطان ناجي،1976: 165).

وعلى الجانب الآخر كانت الشكوك وعدم الثقة تنخر معسكر عبد الله الوزير والأحرار، فقد كان إبراهيم بن يحيى يتفق مع الأحرار على عدم صلاحية والده، إلا أنه كان يرفض المساس بحياة والده، وكان يرى ضرورة انتظار وفاته، التي كان يرى أنها باتت وشيكة بحكم مرضه وتقدمه في السن. وعندما نُشر الميثاق والتشكيل الحكومي قبل مقتل يحيى انتابت الشكوك إبراهيم بعدم ثقة الأحرار فيه، وعاتبهم على ذلك، ولم يقتنع بردهم بعدم علمهم بذلك،وعندما وصله نبأ مقتل والده استاء من الأحرار ووجّه التهمة مباشرة إلى النعمان، الذي رد عليه بقوله: إنه لا علم له بمسألة القتل وأنه تفاجأ بها كما تفاجأ بها إبراهيم، إلا أن إبراهيم لم يقتنع بما قاله النعمان(علي عبده،2002: 294). كما أن نشْر قائمة التشكيل الوزاري أدى إلى استياء كبير لدى أطراف عديدة في المعارضة، إذ رأوا في إسناد أهم المواقع الوزارية إلى بيت الوزير إجهاضاً للثورة وإحلال بيت الوزير محل بيت حميد الدين. وكان من ضمن المستاءين عبد الله الحكيمي الذي كتب إلى النعمان يعاتبه على تلك القائمة ويستغرب من قبوله بمنصب وزارة الزراعة. وكانت هذه الشكوك تتفاقم وتمتد إلى دائرة بيت الوزير أنفسهم كلما اقترب القوم من تحقيق هدفهم، فقد سأل علي الوزير ابن عمه عبد الله عن مدى صحة ما يقال عن رغبته في إعادة الأمور إلى ما كانت عليه إبان حكم يحيى بعد أن يتخلص من يحيى ويسيطر على الموقف، فتلكأ عبد الله ولم يصدر عنه نفياً قاطعاً، وفي اليوم الذي قُتل فيه يحيى كتب عبد الله الوزير إلى الحسين بن يحيى يطلب منه مراجعة جمال جميل واعتماد أوامره، وعند مقابلة الحسين لجمال حدثت بين الرجلين مشادة كلامية، ما لبثت أن تطورت إلى قيام حراسة الحسين بإطلاق النار على جمال، فأصيب إصابة خفيفة في ظهره كونه كان دارعاً، وردّت حراسة جميل فأطلقت النار على الحسين وأخيه المحسن وأردتهما قتيلين، وهو ما عزز الشكوك بين الأحرار في رغبة عبد الله في التخلص من جمال والحسين والمحسن في الوقت نفسه. وبعد التخلص من يحيى تم اعتقال النعمان ورفاقه في ذمار من قبل أنصار أحمد، فأرسل النعمان إلى عبدالله يستنجده بسرعة إرسال قوة لإنقاذه هو ورفاقه، إلا أن عبد الله تلكأ وتعلل بصعوبة الموقف، وهو ما فُسّر من قبل الأحرار بعدم توفر الرغبة لدى عبد الله في إنقاذ النعمان، .ورغبته في الخلاص منه (علي عبده،2002: 301).

4- المواجهة بين قوات عبد الله الزير وقوات أحمد:

لقد كان عبد الله يخشى من الانقلاب عليه من قبل الأحرار، الذين لهم طموحات تتعدى حدود حساباته، فمكث في صنعاء متردداً، لا يقدم على شيء حتى اليوم الرابع. وفي هذا اليوم أرسل حملتين عسكريتين على عجل. الأولى مكونة من قبائل نهم بقيادة محمد بن محمد الوزير، متجهة إلى شبام. والثانية مكونة من بعض فرق الجيش النظامي، وبقيادة محمد بن علي الوزير، وأرسلها إلى عمران. وكلّف الشاعر عبد الله بن محمد الوزير، وهو شاب صغير بالإشراف على الحملتين، ولم يأخذ رأي العسكريين، فلم تكن للحملتين لا طلائع تجسّ لها الطريق، ولا جناحين تحول دون الالتفاف عليهما، ولا مؤخرة تبقيهما على اتصال بالقيادة في صنعا. وتفاجأت قيادة الحملة الأولى عندما اصطدمت بطلائع قوات أحمد المسنودة برجال القبائل أن الذخيرة التي كانت بحوزتها لم تكن تناسب أسلحتها، فكان ذلك نتيجة لإشراف الشاعر عبد الله بن محمد الوزير. أما الثانية فقد تمكنت من دخول مدينة شبام دون مقاومة، ولكنها نسيت أن تحتل التلال والمرتفعات المحيطة بالمدينة، فوجدت نفسها محاصرة من قبل قوات أحمد وجموع القبائل، التي أطبقت عليها. وكانت النتيجة هزيمة الأولى، واستسلام الثانية، والتحاق بعض أفرادهما بقوات أحمد (الشماحي،1984: 142).

أدت الهزيمة المبكّرة إلى ضرب الثقة بقيادة الوزير في نظر القبائل، وأخذت في الاصطفاف خلف أحمد، فأصبحت معظم قبائل الحزام الشمالي والشرقي تميل إلى أحمد. وحاول عبد الله أن يتلافى الموقف فأرسل فرقة من الجيش للسيطرة على الطريق الرابط بين صنعاء، وتعز، وإب، إلا أن الحملة اعترضتها قبائل آنس في جهران، وتمكنت من نهبها. وما أن انتهى الأسبوع الثاني إلا وقد بدا الحصار على صنعاء شاخصاً. وسيق أحمد محمد نعمان، مع مجموعة من أنصاره إلى حجة، كما أُلقي القبض على زيد الموشكي، مع مجموعة من أنصاره، في طريق الحديدة صنعا، وسيقوا إلى حجة (الفسيل والشامي،1986: 20). ومع بداية الأسبوع الثالث اجتمع في صنعاء كل من علي الوزير، وجمال جميل، وحسين عبد القادر، وأحمد المطاع، وحسين الكبسي، وعبد الوهاب نعمان، ومحيي الدين العنسي، ومحمد محمود الزبيري، ووضعوا خطة لإنقاذ الوضع، تقوم على اتخاذ مدينة تعز عاصمة ثانية، يكون على رأسها علي الوزير، واتخاذ رداع قاعدة عسكرية يتجه إليها عبدالله الوزير، ومنها يقوم بالاتصال بقبائل رداع ومراد والبيضاء وقيفة، على أن ينوب عنه في صنعاء إبان غيابه جمال جميل، ومعه عبد الله علي الوزير، وحسين عبد القادر، وأن يتم تحصين الجبال المطلة على صنعاء، وأن تتخذ في صنعاء إجراءات احترازية، لمنع النشاط المضاد، وعزل الحلالي من إمارة الحديدة وتعيين مكانه زيد عقبات. ولكن عبد الله رفض هذه الخطة، وتمكّن أحمد من الاتصال بالجنود المرابطين في نُقُم، وبحراسة قصر غمدان، مطالباً إياهم بالانضمام إليه والتحرك في اللحظة الحاسمة، مقابل وعود مجزية، مهدداً من يرفض منهم بالانتقام (الثور،1986: 92).

واقترح البعض التفاوض فاتجهوا إلى حجة، ولكن أحمد رفض وردهم على أعقابهم من عمران.

وكانت عودتم تأكيداً للناس على قوة أحمد وإضعافاً لموقف الحركيين في صنعاء. فاجتمع الثوار بعد الله الوزير وأقنعوه بضرورة تسليم القيادة العسكرية والأمنية لجمال جميل، وتمكّن جمال بعدد بسيط من طلاب الكلية العسكرية، وبعض أفراد القبائل وبعض أفراد الجيش من فتح طريق ذمار نحو تعز، وقسّم صنعاء إلى أربع مناطق أمنية، وأوكل الإشراف عليها إلى أحمد المطاع، ومحيي الدين العنسي، مع بقاء قصر غمدان ومنطقة نقم تحت إشراف عبد الله الوزير، وبدأ الموقف يتحسن. لكن هذه الإجراءات جاءت متأخرة، إذ ما لبثت القبائل أن زحفت على صنعاء، وأحكمت الحصار عليها (الشماحي،1984: 256).

وبدأ الوزير يطالب الجامعة العربية والحكام العرب بإنقاذ صنعاء وسكانها، من هجوم القبائل، وبعد ذلك يتم البحث في مسألة السلطة في اليمن. وأرسلت الجامعة وفداً مكوناً من عبد الرحمن عزام، الأمين العام للجامعة، وعبد الوهاب عزام، ومظهر أرسلان، وعبد الجليل الراوي، ومدحت جمعة، وتقي الدين الصلح، والدكتور حسن حسني، طبيب الملك فاروق، وتقرر أن يمر الوفد على الملك عبد العزيز لاستطلاع رأيه قبل الذهاب إلى اليمن (الحداد،1986: 154). ولم يدرك عبد الله الوزير أن الجامعة العربية كانت ألعوبة في يد الملك فاروق، الذي لا يمكن أن يرحب بثورات ضد العروش. ومن جهته قام أحمد بتحذير جامعة الدول العربية من التدخل في الشأن اليمني، ودعمه في مسعاه ذاك كل من الملك عبد الله ملك الأردن، الذي وصف مقتل يحيى بأنه لا يقل شناعة عن مقتل الخليفة عثمان بن عفان، وأنه سيقود إلى فتنة، مشدداً على مشروعية أحمد كوريث شرعي لأبيه (الجبارات،2008: 301)، والملك عبد العزيز، الذي عمد إلى تأخير وفد الجامعة في جدة، ثم استدعائه إلى الرياض، وظل يماطل حتى يعطي أحمد الوقت اللازم لإسقاط صنعا.

ولهذا قام عبد الله الوزير بإرسال وفد مكون من الفضيل الورتلاني، ومحمد محمود الزبيري، وعبد الله بن علي الوزير ابن عم عبد الله الوزير إلى الرياض، لمقابلة وفد الجامعة هناك. وكان الزبيري على علاقة جيدة بالملك عبد العزيز، إذ سبق له أن مدحه بقصيدة عام 1928م، وحصل منه بعدها على منحة دراسية إلى القاهرة. كما أن آل الوزير كانوا على علاقة جيدة بالملك عبد العزيز، منذ أن تولى عبد الله الوزير المفاوضات التي أفضت إلى اتفاقية عام 1934م نيابة عن يحيى (علي عبده،2002: 146)، وكانوا متفقين على ضرورة الحيلولة دون خلافة أحمد لأبيه. وقد ذكّر عبد الله بن علي الوزير الملك عبد العزيز بما تم الاتفاق بينهم على ضرورة إبعاد أحمد والحيلولة دون وصوله إلى السلطة، إلا أن الملك عبد العزيز رد عليه بقوله: لم نتفق على قتل الشيبة، ولم يستطيعوا التأثير في انحيازه إلى جانب أحمد، فظل يماطلهم إلى أن باتت صنعاء على وشك السقوط، فصارحهم حينها بقوله بأنه غير مستعد للتعامل مع قتلة الإمام يحيى، وطلب منهم مغادرة بلاده على وجه السرعة (الحداد،1986: 365).

كما أرسل عبد الله الوزير برقيتين إلى جامعة الدول العربية، وإلى الملوك والرؤساء العرب، يناشدهم فيهما بإنقاذ صنعاء من هجوم من سماهم بالقبائل المتوحشة، فرد أحمد يحذر من التدخل في

الشأن الداخلي اليمني، ويبلغ الجامعة العربية والقادة العرب بأن الجيش قد انحاز إليه، وأن صنعاء باتت في قبضته (سلطان ناجي،1976 : 186). وفي هذا الوقت تمكّن أنصار أحمد من إلقاء القبض على علي محمد الوزير، والقردعي في نقم، وقام حراس أبناء الإمام يحيى وهم علي والقاسم وإسماعيل المسجونين بإطلاق سراحهم، وزودوهم بالسلاح، فاتجهوا إلى مواقع المدفعية وتمكّنوا من استمالة قائدها العقيد محسن موسى الذي أمر رجاله بضرب قصر عبد الله الوزير، فاستسلم وأودع السجن، وفر بقية الثوار، وتمكّن القردعي من الإفلات فقُتل في اشتباك مع قبائل خولان (الأشول،2005 : 160). وسقطت صنعاء في يد القبائل في 12 مارس 1948م[1]، ونُهبت عن بكرة أبيها، باستثناء خزائن الإمام يحيى في دار الشكر، ودار السعادة، وكان يوجه عمليات النهب الحسن بن يحيى (الحداد،1986 : 123).

ولم تكن هناك من ضرورة لدخول القبائل صنعاء، فقد سقطت سلطة ابن الوزير على يد قوى الثورة المضادة التي قادها أبناء يحيى من داخل المدينة. وتم إرسال عبد الله الوزير مع أنصاره إلى حجة فأُعدم هناك مع 29 من أنصاره، منهم جمال جميل، وأحمد المطاع، وزيد الموشكي، ومحمد بن محمد الوزير، وعبد الله بن محمد الوزير، ومحمد بن علي الوزير، ومحيي الدين العنسي، وأحمد الحورش، وحسين الكبسي، ومحمد أبو رأس، وحسن صالح الشايف، وأحمد البراق، والخادم غالب الوجيه، ومحمد قائد الحسيني (الفسيل والشامي،1986 : 147). ومات إبراهيم بن يحيى بالسم في سجن حجة، بعد أن حالت أسباب عائلية دون إعدامه علناً، كما مات حسن الدعيس مسموماً رغم أنه طلب من أحمد أن يصفح عنه، بعد أن اشتد به المرض والفاقة في عدن، وكان وقتها قد تقدم في السن، فوعده بذلك. وتفرّق أنصار الحركة بمن فيهم الزبيري، الذي فر إلى باكستان، واعترفت جامعة الدول العربية بسلطة أحمد، وأهابت به أن يعمل على تقدم اليمن (الصايدي،1983 : 157)، فكان مصير المعارضة الإخفاق.

وعليه يمكن إرجاع أسباب إخفاق حركة المعارضة إلى قدرة أحمد على مخاطبة القبائل باللغة التي يفهمونها، وهي العطاء والغنائم، مع توفير مبرر وغطاء ديني لعمليات السلب والنهب، وهي نصرة الإمام يحيى الذي قال أحمد إنه قُتل مظلوماً. وإلى طبيعة التحالف الذي قاد الحركة، المكون من قوى ذات مشارب مختلفة، كالهاشميين، والقضاة، وبعض المشائخ، وكبار ملاك الأرض، إلى جانب التجار، والمثقفين، والتي أُسندت قيادتها إلى العنصر التقليدي فيها غير المختلف في جوهرة عن بيت حميد الدين، والذي سادته وساورته الشكوك والمخاوف من قوى الجديد، وعدم إعداد هذا التحالف للحركة مسبقاً، حيث أتى الانقلاب كإجراء وقائي، بعد أن تمكن أحمد من كشف مخطط تلك القوى. وإلى ضعف قيادة عبد الله الوزير، وفرديتها، وترددها، وعدم قدرتها على الحسم والتحرك في الوقت المناسب، واستهانتها بقوة أحمد، وسوء تقديرها للموقف الإقليمي. وإلى عدم قدرة قوى الجديد في الحركة على انتزاع زمام المبادرة من عبد الله الوزير، بعد أن أبدى ضعفاً واضحاً، فلم يضغطوا عليه

1 - د. أحمد قائد الصائدي، مصدر سابق، ص 242.

لتسليم القيادة العسكرية والأمنية إلى جمال جميل إلا في بعد فوات الأوان، مقارنة ببراعة قيادة أحمد، الذي تمكن حتى في لحظات ضعفه من التصرف السريع، مع قوى الداخل والخارج. وإلى فعالية الدعاية المضادة من قبل أحمد، التي وصفت الانقلابيين بالقتلة، والخونة، والكفار، وناكري الجميل، وجعلت من عبد الله الوزير، في نظر القبائل، قاتلاً ينبغي الاقتصاص منه.

وإلى عدم وجود دعاية تذكر في الجانب المقابل، سوى تلبس الحركة بلبوس ديني باهت مراعاة للواقع الاجتماعي والثقافي السائد، دون توضيح وإبراز أهدافها. وإلى فقدان عنصر الضبط التنظيمي من قبل الحركيين، حيث تركوا جهاز اللاسلكي متاحاً لأكثر من موظف، فتم تبليغ أحمد بعملية اغتيال والده، قبل أن يتمكنوا من تبليغ خلية تعز المكلفة باغتياله بتنفيذ المهمة. وإلى عدم اعتقال الشخصيات الخطرة الموالية لأحمد، وترك أبناء يحيى المسجونين في صنعاء على اتصال مع حراساتهم، فقاموا بمساومتهم، وإغرائهم والتأثير عليهم. وإلى عدم التحرك السريع من قبل قيادة الحركة، فلم تحاول الاتصال بالقبائل لا قبل الانقلاب، لترتيب الوضع معهم، ولا بعد الانقلاب، وإنما وقفت موقف المتفرج. وهذه القيادة لم تتمكن حتى من استغلال عناصر القوة المتوفرة لديها، فقد وقعت في أيديها ملايين الجنيهات الذهبية عقب مقتل يحيى، وكانت سمعة عبد الله الوزير جيدة، مقارنة بسمعة أحمد التي اتسمت بطابع دموي. وقد كان عبد الله الوزير في صنعاء حيث تتركز قوات الجيش النظامي، ولم يتمكن من كسب قيادة تلك القوات، أو تغييرها في الوقت المناسب. بل إن مقتل يحيى أدى إلى تأثير سلبي على قيادة الحركة، حيث بدأت تظهر الشكوك في أوساطها حول طبيعة المرحلة القادمة، ودور بيت الوزير فيها، الذي قد لا يختلف عن دور بيت حميد الدين، وحول مخاوف بيت الوزير من العناصر المثقفة في الحركة، وتطلعاتهم التي تتجاوز حسابات بيت الوزير. كما أدى مقتل يحيى إلى تأثير إيجابي على أسرة بيت حميد الدين، حيث التف جميع أفراد الأسرة حول أحمد، وتناسوا أحقادهم، ومشاحناتهم القديمة. وتعززت علاقة أسرة بيت حميد الدين بآل سعود، والأسر الملكية الحاكمة في المنطقة، التي شعرت بوحدة المصير، ضد أول حركة تستهدف زعزعة عروش الملوك، فتضامنت مع بيت حميد الدين.

وعليه فإن حركة المعارضة التي سيطر عليها الجناح التقليدي فيها، كانت أبعد ما تكون عن القدرة على تغيير الواقع اليمني، الذي كان سائداً حينها، والذي كان، في الأساس، خارج حسابات الجناح التقليدي للمعارضة، الذي كان يريد إيجاد ملكية دستورية، عقب موت يحيى موتاً طبيعيا، في بيت الوزير، بعد أن استحال إيجادها في بيت حميد الدين، وذلك على نمط ما كان قائماً في مصر، والعراق وقتها، فلم تخطط لا لقتل يحيى، ولا لإحداث ثورة. والنقلة التي قدمتها هذه الحركة في السياق العام للحركة الوطنية، هي ترسيخ قناعة، لدى الكثير، بعدم جدوى عملية إصلاح النظام من داخله، عبر إصلاحات دستورية، أو عبر إحلال أسرة محل أخرى، وعدم جدوى الرهان على القوى التقليدية في قيادة التغيير، وأن الحل الناجع لا بد أن يستهدف اقتلاع النظام الإمامي من جذوره، وإحلاله بنظام لا يمت إليه بصلة، خصوصاً بعد أن خلق فشل الحركة جفوة بين أبناء المنطقة الشمالية المحيطة

بصنعاء، وأبناء مناطق تعز، وإب، وتهامة، الذين وجّهوا التهم لإخوانهم من أبناء القبائل بأنهم كانوا وراء إجهاض الثورة، فكان لا بد من تغيير يتجاوز حدود الإمامة ويعيد اللحمة للوحدة الوطنية. وقد أخذ هذا التوجه يتعزز بعد خلع وإزاحة الملكية في مصر، وقيام النظام الجمهوري على أنقاضها، عام 1952م.

خاتمة

إن الباحث يرى بأن المعارضة ضد النظام الإمامي في اليمن قد بدأت منذ وقت مبكر، ثم أخذت في التزايد في الفترة 1918-1934م، وهي مرحلة المعارضة غير المنظمة، ثم تبلورت إلى معارضة منظمة ابتداءً من عام 1935 وحتى عام 1948م، وتوّجت هذه المسيرة بحركة عام 1948م. ويمكن القول إن بواعث تلك المعارضة تمثلت في تركيز السلطة في يد الإمام، التي لاقت اعتراضات من المشايخ، وبعض البيوت المحيطة بالإمام، وفي اضطهاد الإمام للجميع، والتي طالت بعض المحيطين به، حيث كان يُقْدِم على مصادرة بعض أملاكهم، وفي سياسة العزلة، التي جعلت من اليمن بؤرة للمجاعات، والأمراض، والتخلف، وفي المؤثرات العصرية التي تسربت إلى اليمن بشكل محدود، ولكنه مؤثر، بفعل الحركة الطلابية في الخارج، والهجرة العائدة، وفي هزيمة الإمام أمام السعودية، وفي رفضه استلام الجنوب من القائد التركي سعيد باشا، وتوقيعه معاهدة صداقة مع بريطانيا، الأمر الذي كشف سطوة حكمه أمام الداخل، وضعفه وهشاشته أمام الخارج.

وبناءً على ما سبق وتأسيساً عليه يمكن القول بأن الفرضية الأولى للبحث صحيحة، حيث كانت هناك فجوة فعلاً بين المعارضة والسلطة، نابعة عن اختلاف جذري في تصور كل من طرفي المعادلة لطبيعة الحكم. فقد كان يحيى حميد الدين يرى أن البلاد يجب أن تُحكم بإمام عادل، وكان يرى في نفسه ذلك الإمام العادل. بينما كان الجناح الديني للمعارضة يرى أن الإمام العادل يجب أن يتم اختياره طبقاً لمبادئ وأحكام وأدبيات المذهب الزيدي، لا أن يفرض نفسه فرضاً، في حين كان جناحها المدني يرى أن البلاد يجب أن تُدار وتُحكم عبر آلية مؤسسية تقيد الحاكم، وتحدد سلطاته، وتحاسبه إن هو تجاوز حدوداً معينة. وكان الجناح القبلي ناقماً على سياسة يحيى تجاه القبائل القائمة على نظام الرهائن، وكان يطالب بإلغاء هذه السياسة، وكانت بقية أطراف المعارضة تتبنى هذا المطلب. كما كان هناك امتعاض شديد من جانب شيوخ القبائل من مساعي يحيى المستمرة لتقليص مخصصاتهم، والسعي إلى إضعافهم، وزرع الفُرقة فيما بينهم، والتدخل المباشر في شؤون مناطقهم. وكانت هناك فجوة بين التجار والسلطة، مصدرها هيمنة أفراد البيت الحاكم والقلّة المحيطة به على القطاع التجاري، واحتكارهم لأهم قطاعاته، وعدم وجود قانون يحدد مقدار الضريبة ويحدد ويضبط العلاقة بين التجار والسلطة، ويحدد حقوق وواجبات كل طرف، ويضع حداً لعمليات الابتزاز التي كانوا يتعرضون لها.

وبرهن البحث على صحة الفرضية الثانية. فقد بيَّن البحث أن هناك فجوة لا لبس فيها بين

أطراف المعارضة، بأجنحتها المتعددة. فالجناح الديني المرتكز على أحكام ومبادئ وأدبيات المذهب الزيدي، يرى أن الحكم ينبغي أن يقوم وينهض ويرتكز على تلك الأسس والمقومات والمبادئ التي حددها وأقرها المذهب. والجناح المدني المرتكز على معطيات الحكم الدستوري ممثلاً في مؤسسات خاضعة لحكم القانون، يرى أن الحكم ينبغي أن ينهض ويرتكز ويقوم على تلك المبادئ القانونية والدستورية، وأن يكون الحاكم خاضعاً لها، وتحت طائلة أحكامها.

واتضح من البحث صحة الفرضية الثالثة. فقد كانت هناك فجوة بين السلطة والشعب، مصدرها سياسة يحيى الجبائية المشددة، التي أنهكت الفلاحين، وفساد منظومته الإدارية، التي تفشت في أوساطها الرشوة، والاستغلال، وأصبح وجودها يشكل عبئاً ثقيلاً على الفلاحين.

كما اتضح من البحث صحة الفرضية الرابعة. فقد كانت هناك فجوة بين المعارضة والشعب، ناجمة عن عدم فهم الشعب لمطالب المعارضة، وبالذات الجناح المدني والحداثي منها، حيث كان الشعب الذي تغلب عليه الأمية، يرزح تحت هيمنة ثقافة وموروث ديني يحول بينه وبين فهم واستيعاب مطالب المعارضة، وهو ما أجبر المعارضة على استمرار الرهان على التغيير من داخل نظام الإمامة نفسه وعبر رموز الإمامة نفسها، كالرهان على إبراهيم بن يحيى وعبد الله الوزير، نزولاً عند مقتضيات الواقعية السياسية، لعلمها وإدراكها أن الشعب لن ينقاد إلا لإمام.

وعليه فقد كانت أهداف المعارضة تتمحور حول تغيير الأسس الأيديولوجية للحكم، مع الإبقاء على شكل الحكم الإمامي. وكان انسياق القطاع القبلي من المجتمع وراء دعاوى أحمد واحتلال صنعاء وإجهاض الثورة دليل حاسم على عدم فهم الثورة من قبل هذا المكون الاجتماعي الهام والمؤثر من المجتمع اليمني. كما أن بقية قطاعات المجتمع اليمني التي تعاطفت مع الثورة والتي يُفترض أنها قد فهمتها وفهمت أهدافها ومراميها لم تدافع عنها. وعليه فإن موقف اليمنيين من الثورة تراوح بين العداء لها وحمل السلاح ضدها والخذلان لها، وهذا دليل لا لبس فيه على وجود فجوة وهوة واسعة بين المعارضة والشعب.

إن من الملاحظ أن النظام الإمامي ممثلاً في قوى القديم قد وصل إلى طريق مسدود، حيث أخفق في التعاطي مع مشاكل ومعضلات الداخل، كما فشل في مواجهة قوى الخارج، فكانت هناك ضرورة موضوعية لإزاحته. ولكن بما أن المعطيات الاجتماعية والثقافية كانت بدورها تقليدية، فإن المجتمع اليمني لم يتمكن من إفراز قوى اجتماعية عصرية وحداثية تستطيع قيادة العمل السياسي من مواقع أكثر تقدماً. بل إن القوى التي نهضت بمهمة التغيير كانت من جنس القديم نفسه، ولم تكن القوى الحداثية فيها تشكل سوى حاشية رقيقة وغير مؤثرة. والنتيجة أن قوى التغيير عجزت عن التعامل مع مجمل معطيات الداخل والخارج، كما عجز النظام الإمامي المستهدف من قبلها، فكانت المحصلة أن أُجهضت الثورة في مهدها. وهو ما يضع علامة استفهام حول طبيعة العلاقة بين السلطة والمعارضة في وقتنا الراهن، وقدرة المعارضة في جانبها الحداثي على ملء الفراغ الذي سيتركه النظام المرتكز على القوى التقليدية. إذ مما لا شك فيه أن حجم القوى الحداثية اليوم أكبر مما كان عليه في منتصف

القرن المنصرم، وأن عالم اليوم أصبح أكثر اندماجاً وتفاعلاً، وهو ما يصب في جانب تقوية وتعضيد قوى الحداثة، التي لم تعد معزولة في ركن قصي كما كان الوضع عليه إبان حكم يحيى. إلا أن مما لا جدال فيه أن بُنية المجتمع اليمني في غالبها لم يطرأ عليها تغيير جذري خلال الستين عاماً المنصرمة، إذ ما زالت البنى التقليدية فيه هي الغالبة، الأمر الذي يضع قدرة قوى الجديد على قيادة العمل السياسي مسألة يكتنفها شك كبير، سيَّما وأن المجال والفضاء الثقافي والقيمي الذي يشكل قاعدة ومشروعية أي تغييرناجز، ما زال محتكراً إلى حد كبيرمن قبل قوى التقليد. وعلى الرغم من الثورة العارمة في ميدان الاتصالات، إلا أن الأميَّة الضاربة لا زالت تشكل عقبة كأداء أمام ولوج شرائح واسعة من المجتمع اليمني إلى العصر وقيمه، الأمر الذي يرجح عدم حدوث نقلة نوعية في مسيرة الحركة الوطنية في اليمن. لكن ذلك لا يعني أن عدم حدوث تقدم جزئي وتدريجي قد يؤدي إلى حدوث النقلة المنشودة على المدى الطويل بفعل ما يحدثه ذلك التقدم الجزئي والتدريجي من تراكمات.

ولا يريد الباحث هنا أن يجازف بطرح توصيات، طالما أن القوى الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تتلقف مثل هذه التوصيات ليست في مواقع الفعل والتأثير، ولكنه يمكن أن يشير إلى الآتي:

1. إن من القصور أن يقتصر نشاط المعارضة في شقها الحداثي على الجانب السياسي، بل إن عليها أن تمد نشاطها إلى مجال العمل الثقافي، حيث تستطيع أن تؤسس لنفسها قاعدة اجتماعية يرتكز عليها نشاطها السياسي، كي تكون هذه القاعد ضمانة لاستمرارية ودوام التغيير. إن المشكلة المزمنة التي تعاني منها القوى المطالبة بالتغيير والتحديث هي أن هذه القوى تسعى إلى تغيير الأبنية السياسية الفوقية وإحلال القديم والتقليدي منها ببُنى حديثة، ولكن هذه البُنى الحديثة لا تلبث أن تُخترق من قبل القوى التقليدية ومن ثم تتصدع على صخرة الواقع الاجتماعي التقليدي، فتكون المحصلة عودة البُنية الاجتماعية التقليدية إلى البروز على السطح من جديد، كونها مستقرة وراسخة أساساً في قاع المجتمع الذي لم يمسه التغيير، وهكذا تستمر عملية الدوران في حلقة مفرغة. إن الضمانة الحقيقية لاستمرار عملية التغييرهي تغيير الأسس والركائز والقواعد الاجتماعية والثقافية التي تنهض عليها المؤسسات السياسية.
2. إن هناك حاجة ماسة إلى ضرورة العمل على إعادة صياغة البُنية الاجتماعية التقليدية، والعمل على تحويلها من بُنية قبلية عشائرية إلى بُنية مدنية. وهذا لا يمكن أن يتم إلا بمشروع تنموي شامل يعيد صيغة الأسس الاقتصادية للمجتمع، ويجذب سكان الريف إلى حاضرة المدينة. ولكن بما أن القوى التقليدية ما زالت هي المسيطرة والممسكة بزمام الدولة، وبما أن قوى الحداثة ما تزال تتحرك على هوامش وتخوم النظام السياسي، وهي أبعد ما تكون عن أن تتمكن من إحكام قبضتها على مراكز القوة في النظام، فإن التغيير يعد قضية مؤجلة إلى أن يتمكن المجتمع عبر صيرورته التاريخية من توليد قوى اجتماعية حداثية تشكل حاملاً سياسياً لهذا المشروع.
3. إن إعادة صياغة المناهج الدراسية يعد مسألة محورية في عملية استقرار وتحديث المجتمع. وهذه الصياغة لا بد أن تأخذ طابعاً أفقياً وعمودياً. فعلى الصعيد الأفقي لا بد من أن تستوعب هذه

المناهج كل أبعاد المنظومة القيمية السائدة في المجتمع، قديمها وحديثها، بكل تعددها واختلافاتها وتضارباتها، وأن تعترف بها كوقائع موضوعية تتشكل منها ثقافة المجتمع اليمنى، فتناقشها بموضوعية وحيادية بعيداً عن سيوف وسهام التكفير والتخوين، مع الإشارة إلى مشروعية التعدد والاختلاف، حتى تخلق لدى الناشئة وعياً عصرياً وحضارياً يقوم على أساس الاعتراف بوجود المختلف والآخر الذي ينبغي قبوله والتعامل معه كشريك أصيل في الوطن لا يمكن تجاهله. وعلى الصعيد العمودي لا بد من تطهير المناهج الدراسية من البُعد القدري بتفسيره السلفي، وإحلاله بمنهج التفسير العلمي للظواهر الطبيعية والاجتماعية والثقافية، وذلك بتفسير تلك الظواهر من داخلها ومن أسسها الأرضية المرتبطة بالواقع، بهدف معرفة منشأ وصيرورة هذه الظواهر، حتى تخلق لدى الناشئة وعياً علميا وموضوعياً بالأسس التي على أساسها تتغير وتتطور الظواهر الطبيعية والاجتماعية، طالما أن التعالي بها عن الواقع لا بد أن يُنتج وعياً مزيفاً لا صلة له بواقع المجتمع ولا بالعصر الذي يعيش فيه.

أما الرؤية المنهجية التي يمكن استخلاصها من الدراسة فتتمثل في الآتي:

1. إن المعيار الذي ينبغي أن نقيس عليه حداثة النظم السياسية هو القاعدة الاجتماعية. فإذا كانت القاعدة الاجتماعية حديثة وعصرية، فإن النظام السياسي الذي سيتولد عنها لا بد أن يكون كذلك، وحتى لو افترضنا أن النظام السياسي القائم على قاعدة مثل هذه تقليدي، فإن القاعدة الاجتماعية لن تلبث أن تزيحه وأن تأتي بنظام يعكس واقعها الحداثي.
2. إن تآكل القديم قبل نضوج المقدمات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع سيؤدي إلى واحد من ثلاثة احتمالات، إما إلى فشل الجديد في إحداث التغيير، وبالتالي بقاء القديم مع إجراء بعض التغييرات الشكلية التي لا تمس جوهره كقديم، وإما إلى نظام الدورة، ومؤدى نظام الدورة أن تحدث عملية تعاقب بين كل من القديم والجديد، حيث ينتصر الجديد على القديم، ولكن القديم المرتكز على قاعدة اجتماعية صلبة وعريضة لا يلبث أن يعيد الكرة فيزيح الجديد ويحل محله، وهكذا، وإما إلى انهيار الدولة، ودخول المجتمع في حالة من الفوضى والاحتراب.
3. إن أفضل ضمانة لانتصار واستمرار الجديد يتمثل في وعي الجديد بالطور والمرحلة التي وصلها المجتمع عبر مسيرته التاريخية، ومن ثم إدارته للتغيير على أساس العمل على إنضاج المقدمات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ضمانة لاستمراريته عقب حدوث التغيير. وفي حالة حدوث التغيير قبل نضج المقدمات الاقتصادية والاجتماعية، فإن على الجديد أن يسارع إلى العمل على تحديث القاعدة الاقتصادية والاجتماعية، وأن يجعل تحديثها على رأس سلم أولوياته.

المصـــــادر

1. الأشول، ناجي علي ، الجيش والحركة الوطنية في اليمن، 1919- 1969م، ط3، مطابع دائرة التوجيه المعنوي، صنعاء، 2005م.
2. الأكوع، محمد علي، أحداث ثورة 1955م، ط1، التفوق للطباعة والنشر، صنعاء، 2004م.
3. البردوني،عبد الله، اليمن الجمهوري، ط1، مطبعة الكتاب العربي، دمشق، 1983م.
4. الثور، عبد الله أحمد، ثورة اليمن، ط2، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1986م.
5. الجبارات، محمود هملان، العلاقات اليمنية الأمريكية في عهد الإمام يحيى حميد الدين 1904- 1948م، ط1، د.ن، الأردن، عمّان، 2008م.
6. الحداد، محمد يحيى، التاريخ العام لليمن، ط1، جـ 5، شركة التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 1986م.
7. الحربي، أحمد محمد، الحركة الوطنية والسياسية اليمنية، جـ 2، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 2007م،
8. الريحاني، أمين، ملوك العرب، جـ1، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1986م.
9. الزبيري، محمد محمود، الإمامة وخطرها على وحدة اليمن، وزارة الثقافة، صنعاء، 2004م.
10. سالم، سيد مصطفى «دكتور»، تكوين اليمن الحديث، 1904- 1948م، ط4، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م.
11. السلال، عبد الله «المشير» وآخرون، وثائق أولى عن الثورة اليمنية، مركز البحوث والدراسات اليمنية، صنعاء، 1992م
12. شرف الدين، أحمد حسين، اليمن عبر التاريخ، ط2، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1964م.
13. الشماحي،عبد الله، اليمن الإنسان والحضارة، دار الكلمة، صنعاء، 1984م.
14. الصايدي، أحمد قائد «دكتور»، حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى بن محمد حميد الدين، 1904- 1948م، ط1، مركز البحوث والدراسات اليمنية، صنعاء، ص 1983م.
15. عبده، علي محمد ، لمحات من تاريخ حركة الأحرار اليمنيين، ج1، ط1، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية ومنتدى النعمان الثقافي للشباب، صنعاء، 2002م.
16. غالب، محمد أنعم ، اليمن، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت، 1966م.
17. الفسيل، محمد عبد الله، والشامي، أحمد محمد، كيف نفهم القضية اليمنية، ط1، د.ن، د.م، 1986م.
18. المحامي، محمود كامل، اليمن شماله وجنوبه، دار بيروت للطباعة النشر، بيروت، 1968م.
19. المسعودي، عبد العزيز قائد «دكتور»، معالم تاريخ اليمن المعاصر، ط1، مكتبة السنحاني، صنعاء،

1992م.

20. المسعودي، عبد العزيز قائد « دكتور»، اليمن المعاصر من القبيلة إلى الدولة 1911-1967م، ط1، دار المجد للطباعة والنشر، صنعاء، 2004م.

21. ناجي، سلطان، التاريخ العسكري لليمن 1839-1967م، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت،1976.

22. نعمان، أحمد محمد ، من وراء الأسوار، دار الكتاب العربي، بيروت، 1963م.